A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.109/PV.1422
30 October 1998

ARABIC

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر حرفي للجلسة الثانية والعشرين بعد الألف والأربعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة)

ثم: السيد ادالغو باسولتو (كوبا)
(نائب الرئيس)

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ والمتعلق ببورتوريكو

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

93-86321

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ والمتعلق ببورتوريكو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الأعضاء عدة رسائل تتضمن طلبات استماع، عممت في مذكرة مساعدة 93/14 و Add.1.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على الاستجابة لهذه الطلبات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنسبة لهذه الجلسة توجد ٣٨ منظمة ترغب في أن تستمع اللجنة إليها. ووفقا للممارسة المتبعة، ستستمع اللجنة إلى ممثل واحد فحسب من كل منظمة. واقترح أن تختار المنظمات التي تُشارك في نفس وجهات النظر، كلما أمكن ذلك، شخصا واحدا للتكلم بالنيابة عنها. وأود أيضا أن أناشد الملتمسين أن يتكلمـــوا في الموضوع وأن يحاولوا تحديد بياناتهم بما لا يتجاوز عشر دقائق من أجل تمكين اللجنة من الاستماع إليهم جميعا.

ونظرا لأنه يوجد متكلمون كثيرون في هذا الصباح بشأن هذه المسألة، أقترح أيضا أن تترك جانبا أية أسئلة قد يرغب أعضاء اللجنة في توجيهها فيما يتصل ببيانات الملتمسين حتى نهاية جلسات الاستماع. وبالطبع، مع ذلك، إذا كانت لدى الأعضاء أية أسئلة عاجلة ينبغي إثارتها بعد أن يتكلم الملتمس، يمكنهم الإعراب عن رغبتهم في ذلك.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، سنتبع ذلك الإجراء.

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل الأونرابل بالتاسار كورادا دل ريو، وزير خارجيـــة بورتوريـكو، مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد كورادا دل ريو، الذي سيتكلم بالنيابة عن الأونروابل بيدرو روساليو حاكم بورتوريكو.

السيد كورادا ديل ريو (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمي بالتسار كورادا ديل ريو. وأنا وزير خارجية بورتوريكو. وقد طلب مني الاونورابل بيدرو خ. روسيليو، حاكم جزيرتنا، بصفتي وزير الخارجية والرئيس السابق لحزبه، أن أمثله أمام اللجنة، بوصفه حاكما لبورتوريكو ورئيسا للحزب التقدمي الجديد في آن معا، للتكلم عن عملية تقرير المصير التي بدأناها في ٤ تموز/يوليه. وإنه لشرف عظيم لي ومصدر لبالغ الارتياح أن أقوم بذلك.

قبل حوالي ٥٠٠ عام وصل كريستوفر كولومبوس إلى بورتوريكو، بادئا بذلك عهد الاستعمار، أولا تحت سيطرة اسبانيا وبعد ذلك الولايات المتحدة، وهو عهد لم ينته. إن غالبية شعبنا تفهم أنه، بعد حوالي خمسة قرون من الاستعمار، قد آن وقت البت في هذه الحالة، حالة الاخضاع السياسي.

قبل الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، فهم الحاكم روسيليو وما يعرف اليوم بحزب الأغلبية في بورتوريكو، وهو الحزب التقدمي الجديد، أن لدى شعبنا رغبة حقيقية في الحصول على فرصة الممارسة الحقيقية والفعالة لحق تقرير مستقبله السياسي. وهذه النية لاتحاذ خطوات ثابتة تفضي إلى حل لمشكلة المركز السياسي لبورتوريكو قد ظهرت أساسا نتيجة لاستياء أغلبية شعب بورتوريكو من مركزه السياسي.

ولذا فإن الحاكم الحالي جعل هذا التطلع للشعب البورتوريكي من البنود الرئيسية لحملته في العام الماضي؛ وهو لذلك يتجلى في البرنامج الحكومي الذي يتبناه الحزب، والذي ينص على ما يلي:

"... من المسائل الرئيسية لهذه الحملة الانتخابية التوصل إلى التصفية النهائية للاستعمار في بورتوريكو. ولتحقيق هذا الهدف نقترح: أولا، إجراء استفتاء بناء على مبادرة من بورتوريكو عن طريق قانون تعتمده الهيئة التشريعية البورتوريكية، حتى يمكن أن تتاح لشعبنا الفرصة لأن يختار من بين الخيارات الثلاثة التي نوقشت منذ سنوات عديدة: مركز الولاية، أو الاندماج السياسي؛ والاستقلال أو الانفصال؛ ومركز الكمنولث؛ - أو ما يسمى بالارتباط الحر".

ويمكن تفسير نتيجة انتخابات ١٩٩٢ بوضوح ودون تحفظ بإنها ولاية من جانب شعب بورتوريكو لبرنامج الحكومة الذي قدمه الحزب التقدمي الجديد، وخصوصا فيما يتصل بالقضايا التي شرحت شرحا تاما للناخبين. وأسمي هذا ولاية لأنه لا يوجد سبيل آخر لوصف نجاح الحزب التقدمي الجديد في هذه الانتخابات. لقد انتصر الحاكم بدرو روسيليو، إذ حصل على أغلبية تزيد عن ٧٥ ألف صوت؛ وهذا شيء لم يحدث في بورتوريكو في الأعوام الـ ٢٠ الماضية، وحصل الحزب على أغلبية الثلثين في مجلس النواب ومجلس الشيوخ على حد سواء.

وطبقا لهذه الولاية قدم الحاكم بدرو روسيليو، في ٢٠ أيار/مايو من هذا العام، إلى الهيئة التشريعية مشروعا لما هو الآن القانون الذي ينص على إجراء استفتاء بشأن المركز السياسي لبورتوريكو، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وأنشأت القيادة التشريعية اللجنة المشتركة المعنية بالاستفتاء. المعني بالمركز السياسي لبورتوريكو وعهد إليها وحدها بهذا التدبير البالغ الأهمية.

لقد أجريت عملية جلسات الاستماع العامة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ حزيران/يونية، وشارك فيها ما يزيد عن ٤٠ فردا. وقد جرى عرض جلسات الاستماع العامة في الأيام الثلاثة الأولى على شاشة التلفزيون حتى يتمكن أهالي بورتوريكو من مشاهدة عروض المواقف الانتخابية لقادة الأحزاب السياسية البورتوريكية الثلاثة، بما في ذلك إيديولوجياتهم.

وفي تلك الأيام الخمسة التي شهدت جلسات الاستماع، قدم العديد من المشاركين مختلف التعديلات على المشروع؛ وقد نظر فيها جميعا على النحو الواجب. ولم يفرض حزب الأغلبية الذي يسيطر على ثلثي المقاعد في مجلس النواب والشيوخ تعريفاته الخاصة به على أي صيغة من صيغ المراكز - مركز الولاية أو الاستقلال أو الكمنولث - ولكنه قدم تشريعا لكفالة أن يقوم كل حزب بتحديد صيغته أو خياره المفضل. وفي الوقت ذاته، كانت الأحزاب الرئيسية الثلاثة - الحزب التقدمي الجديد، الذي أمثله، والذي يؤيد مركز الولاية؛ وحزب الاستقلال البورتوريكي الذي ينادي بالاستقلال؛ والحزب الديمقراطي الشعبي الذي يؤيد شكلا من أشكال الارتباط - تقوم بعملية تحديد صيغة المركز التي تعتزم تقديمها إلى الناخبين. وستقوم اللجنة المشتركة بإدراج هذه التحديدات في عملية الاستفتاء. ومن ثم، تخضع عملية تحديد صيغة المركز لمناقشة عامة بصفتها العامل المحدد الوحيد. وسيكون للشعب أن يقرر ما هو الملائم وغير الملائم؛ ما هو حقيقي وما هو مضلل؛ وما هو الممكن وغير الممكن في كل تحديد.

وثمة عنصر آخر من عناصر العدالة والإنصاف في عملية الاستفتاء وهو استخدام الأموال العامة والقيود على النفقات التي تسببها الأحزاب التي تمثل خيارات المركز السياسي في الاستفتاء. إن مبالغ الأموال العامة المخصصة لكل صيغة زيدت من ٧٥٠ ألف دولار امريكي إلى ٩٠٠ ألف دولار امريكي. والأحزاب التي قبلت الأموال العامة المقيدة بإنفاق ما لا يتجاوز ٣ ملايين دولار امريكي في حملاتها الاستفتائية، وألا تستخدم أكثر من ١,٥ مليون دولار امريكي في وسائط الاتصال. وهذا يعني أنه ستكون لدى كل حزب موارد مالية تكفي لتغطية ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من النفقات المسموح بها فيما يتصل بوسائط الاتصال.\

ولقد كان الحاكم روسيليو جازما في التأكد من إنصاف هذه العملية لكل صيغة من صيغ المركز، ومن ألا تكون للحزب التقدمي الجديد، بصفته الحزب الحاكم، المزايا التي تتمتع بها عادة الأحزاب السياسية الحاكمة. وبالرغم من أن القانون الانتخابي الساري المفعول حاليا يحظر استخدام الدعاية على الحزب الحاكم أثناء الأشهر التي تسبق الانتخابات العامة، فإن هذا الحظر في القانون لا ينطبق في حالة الانتخابات الاستثنائية. ومع ذلك قرر الحاكم روسيليو إدراج حظر مماثل فيما يتعلق بالاستفتاء بغية منع الحزب الحاكم من الاستخدام الذي لا لزوم له للأموال العامة لأغراض سياسية؛ وهذا يعني أن الدعاية من جانب وكالات الحكومة ستحظر قبل ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أي موعد الاستفتاء، بستين يوما.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، سيكون أمام الناخبين ثلاث صيغ للمركز ليختاروا منها. وإثنتان منها، وهما الاستقلال ومركز الولاية أو الاندماج السياسي، تفيان بسهولة مقتضيات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٤١ (د - ١٥). ولكن يوجد قلق إزاء تعريف مركز الكومنولث الذي قدمه الحزب الديمقراطي الشعبي إلى الناخبين. فهذه الصيغة يجب أن تستوفي مقتضيات المبدأ السابع من قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) فيما يتعلق بمركز الكمنولث:

"(أ) الدخول الحر في رابطة ... [على أساس]، الاحتفاظ لسكان الإقليم الداخل في الرابطة مع دولة مستقلة بحرية تعديل مركزه بالإعراب عن إرادتهم بالوسائل الديمقراطية ...

"(ب) يجب أن يكون للإقليم الداخل في رابطة حق تقرير دستوره الداخلي، دون تدخل خارجي وفقا للأصول الدستورية الصحيحة، ولرغبات السكان المعرب عنها بحرية". (قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) المبدأ السابع)

هذه صفات لا يمكن أن يتسم بها إلا إقليم يتمتع بالسيادة الكاملة. إلا أن مركز الكمنولث - وهو صيغة الارتباط التي يُنادي بها الحزب الديمقراطي الشعبي في بورتوريكو - لا يتمتع حاليا بالسيادة الكاملة بما أنها موكولة إلى كونغرس الولايات المتحدة بموجب الفقرة الإقليمية في دستور الولايات المتحدة. وكان هذا تفسير المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية هاريس ضد روساريو، ١٩٨٠، حينما سمحت بمعاملة مختلفة ودنيا للأفراد ذوي الدخول المنخفضة لدى تطبيق برامج المساعدة الفيدرالية في بورتوريكو، لأن بورتوريكو ليست إقليما مندمجا.

وأخيرا، في قضية الولايات المتحدة ضد سانشيز، التي بتت فيها محكمة الاستئناف الفيدرالية الأمريكية للمنطقة الحادية عشرة، في ٤ حزيران/يونيه الماضي، بحثت المحكمة مركزنا السياسي، وقال أحد القضاة الفيدراليين الأمريكيين:

"... لقد خول الكونغرس ببساطة بورتوريكو مزيدا من السلطة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية. وهذا لم يُغير بأي حال من المركز الدستوري لبورتوريكو كإقليم، أو من مصدر السلطة على بورتوريكو. فلا يزال الكونغرس هو المصدر الأعلى للسلطة على أساس الفقرة الإقليمية من الدستور".

وبعد ذلك أضاف نفس قاضي محكمة الاستئناف الفيدرالية الأمريكية؛ وكان مُعينا من طرف رئيس الولايات المتحدة، معربا عن رأيه بأن:

"... الكونغرس بإمكانه أن يلغي، من طرف واحد، دستور دولة كومنولث بورتوريكو وقانون العلاقات الاتحادية، وأن يستعيض عنهما بأي تشريع آخر من اختياره".

وفي حالة عدم تطابق تعريف "دولة الكمنولث" مع بارامترات "الارتباط الحر"، سيكون لدينا إذن صيغة لا تُنهي استعمارنا، لأن دولة الكمنولث لا تتمتع بالسيادة الكاملة ولا بالحكم الذاتي الكامل؛ وسيتعلق الأمر هنا بصيغة مطابقة أو مشابهة جدا لـ "دولة الكمنولث" التي أشار إليها القاضي الذي اقتبست من كلماته توا. ومن ثم، للحزب الديمقراطي الشعبي أن يتأكد من أن اختياره للمركز يفي بمعايير الدوام وتقرير المصير الحر.

في المبدأ الثامن من القرار ١٥٤١ (د - ١٥)، تعترف الأمم المتحدة بالكامل بمركز الولاية أو الاندماج كصيغة لإنهاء الاستعمار:

"يجب أن يقوم اندماج الإقليم غير المتمتع سابقا بالحكم الذاتي مع أية دولة مستقلة على أساس المساواة التامة بين سكانهما. ويجب أن يتساوى سكان الإقليمين في المركز وفي حقوق المواطنة وفي الضمانات الخاصة بالحقوق والحريات الأساسية، دون أي تفريق أو تمييز، وفي حقوق وفرص التمثيل والمشاركة الفعلية، على جميع المستويات، في أجهزة الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية".

إن مركز الولاية أو الاندماج صيغة لإنهاء الاستعمار من شأنها أن تُمكّن شعب بورتوريكو من الحصول على الحرية والسيادة الكاملتين، كما هو الحال بالنسبة للاستقلال والارتباط الحر حسب تعريف المنظمة. مثال على ذلك عملية تقرير المصير في ألاسكا وهاواي ثم قبولهما بصفتهما ولايتين في الاتحاد، وكانتا في وقت من الأوقات خاضعتين لنظام الوصاية التابع للأمم المتحدة. هذه العملية حظيت باعتراف الأمم المتحدة الكامل في قرارها ١٤٦٩ (د - ١٤). فقد مارس شعبا ألاسكا وهاواي بفعالية حقهما في تقرير المصير، وحصلا على الحكم الذاتي كاملا، وببلوغهما هذا المركز حصلا على الحرية والسيادة الكاملتين.

كما أن القرار ١٤٦٩ (د - ١٤) يُمثل اعترافا من الجمعية العامة بأن العملية التي انضمت من خلالها أقاليم بشكل تقليدي إلى اتحاد الولايات المتحة عملية لإنهاء الاستعمار وهذا على وجه الدقة هو نوع العملية التي يتوخاها القانون ٢٢ الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ والمعتمد من الهيئة التشريعية لبورتوريكو ومن الحاكم: إنها عملية يُقرر فيها الإقليم ويتصرف أولا، ولا يستجيب الكونغرس إلا بعد ذلك.

وبعد إجراء الاستفتاء، من المتوقع أن تطرح الصيغة الفائزة على كونغرس الولايات المتحدة حتى يتسنى التفاوض على الشروط والظروف المطلوبة لتنفيذها. إلا أنه قبل التنفيذ النهائي وقبل هذا التغيير المحتمل في المركز، ستطرح الشروط والظروف على شعب بورتوريكو في استفتاء عام، حتى يمكنه قبولها أو رفضها.

بعض الناس يقولون إنه يجب وجود إعلان مسبق يلتزم فيه كونغرس الولايات المتحدة بقبول نتائج الاستفتاء، ويعترف فيه، بالتالي، بحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير، ويدفعون بأن العملية دون ذلك لن تكون عملية حقيقية لتقرير المصير. ولكن كم عدد الإعلانات التي نحتاجها من الكونغرس لنعتبر أنفسنا قادرين على المضي قدما بعملية لتقرير المصير؟ وعلى كل، فقد سبق للكونغرس أن أعرب عن تأييده في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٩، عندما وافق على القرار المشترك مجلس النواب، ١٦٥ الذي عرضته على مجلس نواب الولايات المتحدة حينما كنت المفوض المقيم:

"يغتنم الكونغرس هذه الفرصة ليعيد التأكيد على التزامه باحترام وتأييد حق شعب بورتوريكو في تقرير مستقبله السياسي عن طريق عملية ديمقراطية حرة وسلمية".

ونحن على اقتناع تام بأن حماية حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير مكفولة بالمبادئ الأساسية المكرسة في إعلان استقلال الولايات المتحدة وبدستور الولايات المتحدة: مثل الحرية والديمقراطية، والحكم بموافقة المحكوم، وسيادة الشعب والحكم الذاتي. وهذا الحق اعترف به أيضا وبصورة متكررة رؤساء الولايات المتحدة، ابتداء من الرئيس دوايت د. ايزنهاور إلى الرئيس بيل كلينتون. وهو أيضا حق غير قابل للتصرف للإنسان ولا يتطلب اعترافا ولا يستدعي اتخاذ إجراء مسبق لكي يوجد أو يمارس.

وعلى الرغم من أن الكونغرس مهتم في الوقت الحالي بإعادة التأكيد على حق البورتوريكيين في تقرير المصير، فمن رأي الحاكم روسيليو وحزب الأغلبية في بورتوريكو، الحزب التقدمي الجديد، أن أفضل ما يخدم هذا الحق في الوقت الراهن هو تجنب أي نوع من التعقيب أو التدخل من خارج بورتوريكو.

وعليه، ففي يوم الثلاثاء الماضي، أدليت بشهادتي أمام اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون الجزرية والدولية التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة، قائلا إنه ليس من الضروري أن يصدر الكونغرس إعلانا في الوقت الحالي لأنه سبق أن سجل - في عام ١٩٧٩ - اعترافه بهذا الحق غير القابل للتصرف لشعب بورتوريكو، ولأن البورتوريكيين اتخذوا قرارهم بممارسة حقنا في تقرير المصير؛ ونتوقع أن يستجيب الكونغرس فيما بعد لنتيجة تلك الممارسة.

وبالمثل، أود أن أقول إننا لا نرى من الضروري أن تتدخل الأمم المتحدة حاليا، وإن كنا نحثها على رصد هذه العملية باهتمام إلى أن يتم في النهاية تنفيذ قرار شعب بورتوريكو، وحتى يتوج بإنهاء استعمار جزيرتنا بصفة نهائية. وسيكون من المهم أن تظل اللجنة والأمم المتحدة على علم بالشكل والطريقة اللذين سيستجيب بهما كونغرس الولايات المتحدة لمطالب شعب بورتوريكو في استفتاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والتنفيذ اللاحق لإرادة أغلبية شعب بورتوريكو، في سياق الوفاء التام بالتعهدات المتكررة التي قطعتها الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المنظمة بشأن حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأونرابل بالتاسار كورادا دل ريو، وزير خارجية بورتوريكو، على البيان الذي أدلى به توا. إن المعلومات التي قدمها معلومات هامة بالنسبة لأعمال اللجنة. نتمنى له كل نجاح في المشاورات التي بدأها مع الأحزاب المعنية.

السيد مارتينيز بوي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أغتنم هذه المناسبة - بمناسبة حضور ممثل حكومة بورتوريكو هنا في هذا الاجتماع، لأنها فرصة لا تتكرر كثيرا - لأطرح عليه بعض الأسئلة. أود أيضا أن أشكره على المعلومات الهامة جدا التي قدمها لنا هذا الصباح.

هناك ثلاثة أسئلة نود أن نطرحها على الممثل لكي يكون أكثر وضوحا بشأن العملية التي ستجري مع الاستفتاء الشعبي، وحتى نتمكن، في الوقت ذاته، من أن نسمع من وزير خارجية بورتوريكو عن الدور الذي يراه هو وحكومته - حكومة بورتوريكو - للجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، في عملية إنهاء الاستعمار التي ما برحنا جميعا نعمل من أجلها منذ عدة سنوات.

ما هي الضمانات القائمة بأن تقوم حكومة الولايات المتحدة بتنفيذ أو تأييد نتائج الاستفتاء؟ والسؤال الأخير الذي يرتبط ارتباطا وثيقا جدا بذلك السؤال هو هل لعبت حكومة الولايات المتحدة أي دور لعقد أو تنظيم هذا الاستفتاء باعتباره ممارسة شعب بورتوريكو لتقرير مصيره؟

تلك هي أسئلتي في الوقت الحالي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كوبا على الملاحظات التي أدلى بها توا والأسئلة التي طرحها على اللجنة.

والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية بورتوريكو إن كانت لديه رغبة في الإجابة على هذه الأسئلة.

السيد كورادا ديل ريو (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نرى أن مشكلة المركز السياسي لبورتوريكو ينبغي ويجب أن تحل عن طريق النقاش والحوار والتفاوض بين شعب بورتوريكو وشعب الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن على ثقة بأنه عن طريق الحوار والاتصال والنقاش بين شعب بورتوريكو وشعب الولايات المتحدة، وعلى وجه التحديد من خلال كونغرس الولايات المتحدة والبيت الأبيض، سيكون بإمكاننا أن نجد الحل الصحيح لهذه المشكلة.

ونفهم أن هذه اللجنة، المسؤولة عن تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، ينبغي أن تقوم بهذه المهمة أيضا بمقتضى أحكام القرار ١٥٤١ (د - ١٥) الذي يعترف بصيغ أو خيارات المركز الثلاثة لحل مشكلة إنهاء استعمار بورتوريكو. والآن أود القول إننا نرى أن دور هذه اللجنة يتمثل بالمتابعة عن كثب لهذه العملية بين شعب بورتوريكو وشعب الولايات المتحدة. وكما سبق أن قلت نحن على ثقة بأنه في هذه المحادثات ستجد بورتوريكو والولايات المتحدة الحل الصائب لهذه المشكلة. لكن إذا لم يحدث ذلك توجّب على هذه اللجنة أن تواصل رصد الأحداث. هذا هو الدور الذي أتصوره لهذه اللجنة.

وبالنسبة لمسألة ما إذا كانت نتائج الاستفتاء ستؤيدها حكومة الولايات المتحدة، ينبغي أن أشير إلى أننا نفهم أنه في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩١ حصلت عملية مناقشة بين ممثلي الأحزاب السياسية الثلاثة في بورتوريكو وكونغرس الولايات المتحدة، بهدف أن نرى ما إذا كان بوسع كونغرس الولايات المتحدة أن يسن قانون استفتاء فيدرالي، حتى يتسنى لبورتوريكو إجراء هذا الاستفتاء. وللأسف فإن كونغرس الولايات المتحدة لم يسن التشريع. وإحدى المشاكل الرئيسية التي واجهت إقرار كونغرس الولايات المتحدة لذلك التشريع هي أنه بذلت محاولة لوضع تحديد مسبق لصيغ الاستقلال والكومنولث ومركز

الولاية التي يتمكن الكونغرس وفقا لها من منح أي من هذه البدائل لشعب بورتوريكو. إن الكثيرين من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة قاوموا ذلك لأن التقليد الأمريكي الذي اتبع دائما في حالات الأقاليم الـ ٣٧ التي طلبت الحصول على مركز الولاية وقبلت هو أن يتحرك الإقليم أولا ويقرر ما يريده من البدائل المختلفة وبعدئذ يستجيب الكونغرس لذلك.

وإذ استخلصنا ذلك الدرس توصلنا إلى استنتاج مفاده - وهذا هو ما اقترحه الحاكم روسيو على الشعب في الحملة الانتخابية الأخيرة - أنه لا يتوجب علينا اتباع هذه العملية المتمثلة بأن نطلب من الكونغرس أولا أن يحدد الشروط التي بمقتضاها يمكن أن يوافق على إحدى هذه الصيغ الثلاث، إذ أننا نعتقد أن شعب بورتوريكو هو الذي ينبغي أن يتخذ قراره حول الصيغة التي يريدها أي من هذه الصيغ الثلاث. وبتفويض من الشعب يمكننا أن ندعو الكونغرس إلى تنفيذ الصيغة الفائزة في الاستفتاء. وأنا واثق بأننا لو تقدمنا إلى الكونغرس بالتفويض الذي أعطاه شعب بورتوريكو بعد استفتاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر لأمكن لكونغرس الولايات المتحدة أن يتصرف بصورة صحيحة وسريعة ودؤوبة، وهو ما لم يفعله للأسف في العملية التي حصلت في الفترة ما بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩١.

وردا على السؤال الأخير الذي وجهه إلينا ممثل كوبا، فيما يتعلق بالدور الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة في تنظيم تشريع الاستفتاء، أقول إنها لم تقم بأي دور. ونحن - حاكم بورتوريكو وحزب الأغلبية في بورتوريكو - قررنا إصدار تشريع الاستفتاء بوصفه مبادرة بورتوريكية بحتة، وذلك في ضوء تجربتنا في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩١. وبعبارة أخرى قررنا، ممارسة لحقنا الكامل في تقرير المصير، اتخاذ خطوة الدعوة إلى عقد استفتاء، ومتى ما عقد الاستفتاء يتعين على كونغرس الولايات المتحدة الرد. وبطبيعة الحال قمنا بإفادة كونغرس الولايات المتحدة بما نقوم به، على غرار ما فعلت منذ يومين في جلسات استماع أمام لجنة الشؤون الداخلية التابعة لكونغرس الولايات المتحدة. وكلنا ثقة بأن الكونغرس سيستجيب لذلك نظرا لأنه استفتاء بمبادرة بورتوريكية، ولأن شعب بورتوريكو نفسه ينبغي أن يبدأ عملية إنهاء الاستعمار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى أود، نيابة عن اللجنة، أن أتقدم بالشكر لوزير خارجية بورتوريكو على هذه المعلومات الهامة التي قدمها للجنة.

ترك السيد كورادا ديل ريو المقعد.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد كارلوس نوريغا رودريغيز (كوليهيو دي أبوجادوس دي بورتوريكو) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد نوريبغا رودريغيز.

السيد نوريبغا رودريغيز (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمي كارلوس نوريبغا رودريغيز، وأنا الرئيس الحالي لرابطة المحامين في بورتوريكو.

أعبر عن امتناني العميق لفرصة المثول أمام هذه اللجنة نيابة عن المؤسسة التي أتشرف برئاستها، ومهمتها النبيلة هي إنهاء الاستعمار في أي مكان كان على هذا الكوكب وفي أي مظهر من مظاهره البغيضة*.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أدالغو باسولتو (كوبا).

إن رابطة المحامين في بورتوريكو أقدم مؤسسة مهنية في بورتوريكو. وهي مؤسسة لا تزال تخدم بلدنا منذ عام ١٨٤٠. إن أعضاءها الذين يبلغ عددهم ٨ ٦٥٤ عضوا لهم منظمة تعددية ومتغايرة العناصر تتوافق فيها ايديولوجيات مختلفة. ومن ثم، فإن القرارات والاتفاقات التي تصدرها رابطة المحامين تحترم هذه التعددية، ولهذا السبب فإنها لا تمثل دائما الرأي الإجماعي لأعضائها.

منذ عام ١٩٧٧ مثل ممثلون عاما بعد عام أمام هذه اللجنة لتقديم تقارير وقرارات وبيانات ناجمة عن تحليلنا للتطور الدستوري في بورتوريكو والعلاقة السياسية - القانونية بين بورتوريكو والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا التحليل الشامل، وهذا الجهد الهائل، والطاقة التي وضعت لهذه المهمة طوال السنوات أدت بنا إلى استنتاج حاسم هو أن تلك العلاقة علاقة استعمارية تقوم على الإخضاع السياسي المذل. وهذا التحليل أدى بنا أيضا إلى أن نخلص إلى أن هذه هي اللجنة التي يجب أنة نعرض مشاكلنا عليها؛ أولا وقبل كل شيء، لأنها الجهاز الصحيح ذو الاختصاص المناسب لتناول المسألة؛ وثانيا، لأنها كانت تاريخيا المحفل المختص للدفاع عن قضية تحرير العالم أجمع وحمايته وضمانه. إن الاستعمار، كما نعلم إثم مروع يخنق كرامة الشعوب التي هي ضحيته ويفسد روح البشر الذين يعانون في ظله.

واليوم نمثل أمام اللجنة كي نسأل أن تطالب - نعم أن تطالب مرة أخرى - بأن تجري عملية انهاء استعمار، حتى تجري ممارسة حقيقية حرة ديمقراطية للحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير من جانب شعب بورتوريكو.

في يوم ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ - بعبارة أخرى العام الماضي - مثلت رابطة المحامين أمام اللجنة وحثتها على أن تطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خطة محددة لممارسة شعب بورتوريكو حقه في تقرير المصير.

إن حكومة الولايات المتحدة لم تف بعد بالتزامها لبورتوريكو. وهي لا تزال تتجاهل الدعاوى العادلة لشعب لا يزال يعاني ويتحمل المصير الشائن، مصير الحياة في مستعمرة - وذلك وصمة عار لذلك الشعب وللعالم. إن العقل وحده يجعل من المخزي لحكومة الولايات المتحدة أن تبقي على مستعمرة في نصف الكرة الأمريكي على عتبة القرن الحادي والعشرين.

ومن ثم، يبدو لنا أنه من العدل والضروري أن نبلغ اللجنة بما يحدث في وطننا. وإذ نفعل ذلك، نضطلع بوظيفة مشروعة: تحديد المتطلبات الموضوعية والإجرائية الدنيا التي يجب الوفاء بها من وجهة نظر القانون الدولي والقانون الدستوري للولايات المتحدة في أي تصويت يفي بتعريف الاستفتاء. ومع هذا،

يجب أن نشير أن وظيفتنا لم تكن، وليست، ولن تكون، مهمة إخبار الشعب بالطريقة التي ينبغي أن يصوت بها. وهذا شيء ينبغي أن يقرره شعب بورتوريكو وحده في تعبير حر ديمقراطي عن إرادته.

منذ ١١ يوما تماما، وقع حاكم بورتوريكو القانون الذي، وفقا لعنوانه، "يقضي بإجراء الاستفتاء بشأن المركز السياسي لبورتوريكو"، والذي وفقا له يجري استفتاء يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام يتمكن فيه من لهم الحق في التصويت من الإعراب عما يفضلونه من بين صيغ تقليدية للمركز على ورقة الاقتراع وفقا للترتيب التالي: مركز الولاية، مركز الكومنولث، والاستقلال.

ويقضي هذا القانون بأن كل صيغة من هذه الصيغ الثلاث سيضع تعريفها الحزب السياسي الرئيسي الذي يقترح الصيغة المناسبة، لكن هذا التعريف لن يكون واردا في أوراق الاقتراع، ولكن سيقدم - بدلا من ذلك - في وثيقة أخرى. وعندما مثلنا أمام الجمعية التشريعية لبورتوريكو لمناقشة هذه المسألة، ذكرنا هناك ما نؤكده مجددا مع اقتناع أكبر اليوم أمام اللجنة، وقدمنا نسخا من بياناتنا للجمعية التشريعية لبورتوريكو.

إن ما يسمى بالاستفتاء المقترح في التشريع السابق الذكر ليس استفتاءً حقيقياً ذا قيمة قانونية ملزمة من ناحية القانون الدولي والقانون الدستوري للولايات المتحدة على حد سواء. كما أنه لا يفي بالمبادئ الموضوعية والإجرائية التي وضعتها رابطة المحامين طوال السنوات الثلاثين الماضية للاستفتاءات التي يمكن أن تشكل ممارسة حقيقية لتقرير المصير من جانب شعب بورتوريكو.

وبشكل محدد، لا يكفل مشروع القانون السابق الذكر، أولا، أن تكون الصيغ التي ستعرض على الشعب قائمة جميعا على مبدأ السيادة وعلى منزلة سياسية متكافئة، وليست ذات طابع استعماري. وأنها لا تخضع لسلطة الكونغرس وفقا للفقرة الإقليمية من دستور الولايات المتحدة.

ثانيا، ليس هناك التزام أيا كان نوعه من جانب كونغرس الولايات المتحدة باحترام أو تنفيذ قرار الشعب المعرب عنه بحرية.

ثالثا، إنه يقضي بإجراء تصويت في السياق الراهن، حيث لحكومة الولايات المتحدة السيادة على شعب بورتوريكو، دون وجود أي نقل للسلطات السيادية إلى شعب أو إلى جهاز تودع لديه سيادة الشعب.

رابعا، إنه ينص على إجراء استفتاء دون إنهاء تلك الظروف التي تقمع الممارسة الحرة لتقرير المصير، وهي في جملة أمور، الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، وممارسة حكومة الولايات المتحدة السلطة في بورتوريكو، وصلاحية تشريعات الولايات المتحدة.

خامسا، إنه لا يقضي بمشاركة جميع مواطني بورتوريكو في عملية التصويت، ويسمح للأشخاص الذين ليسوا مواطنين بورتوريكيون بالمشاركة الاستفتاء.

تضمن مشروع القانون بعض الأحكام الخاصة بالتعبير عن الإرادة وعن أهميته وإنشاء لجنة تفاوض، وهذه الأحكام ألغيت. ومن ثم فإن استفتاء تشرين الثاني/نوفمبر ليس سوى مسح للأفضليات ليست له آثار قانونية، ممارسة مسببة للخلاف وعقيمة لشعب بورتوريكو لا تدفع بأي حال من الأحوال بعملية إنهاء الاستعمار وممارسة حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

إن منظمتنا - إذ تدرك المسؤولية التاريخية الحيوية، مسؤولية توجيه شعب بورتوريكو في ممارسة صحيحة حاسمة لحقه في تقرير المصير على أساس قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) - انتهت إلى أن ما يسمى بالاستفتاء لا يفي بالمعايير والمبادئ المطلوبة لاستفتاء صحيح ملزم، كما أنه لا يفي بمتطلبات عملية حقيقية لإنهاء استعمار.

إننا نفي بالتزامنا بتنبيه المجتمع الدولي، حتى لا يقبل أي تمثيل زائف. إن الاستفتاء المزعوم المقرر إجراؤه في وطننا ليس فقط ممارسة عقيمة ولكنه أيضا عمل مكلف سيتكلف ملايين من الدولارات من جيوب دافعي الضرائب البورتوريكيين دون أي أمل في الحصول على نتيجة يمكن أن تزيل الإهانة التي يعاني منها البلد طيلة حوالي خمسة قرون.

إن الصورة التي أوضحتها، إلى جانب كونها مخزية، قاتمة فعلا. إن تراخي حكومة الولايات المتحدة والقيام بمسح أو استفتاء مزعوم لا يتفق مع القانون الدولي يدفعاننا إلى أن نقدم للجنة، عن طريق الاقتراح، أسلوب العمل التالي:

إن الأمم المتحدة - عن طريق لجنة إنهاء الاستعمار، وبتأييد من الجمعية العامة، وكذلك رابطة المحامين في بورتوريكو - اعترفت بأن بورتوريكو لم تتمكن أبدا من ممارسة حقها في تقرير المصير وبأن حكومة الولايات المتحدة عليها التزام بتعزيز الممارسة الكاملة لهذا الحق بواسطة شعب بورتوريكو.

إن حكومة الولايات المتحدة قد رفضت بشكل ثابت قرارات اللجنة الخاصة المتعلقة ببورتوريكو وأقامت رفضها دائما، دون استثناء، على التأكيد على أن بورتوريكو قد حققت مركزا مستقلا بحكم نفسه عند إنشاء مركز الكومنولث في سنة ١٩٥٣ وأن ذلك المركز أيدته دوليا الجمعية العامة في قرارها ٧٤٨ (د - ٨)، الذي، من بين جملة أمور، أعفى الولايات المتحدة من التزامها بتقديم تقارير بشأن بورتوريكو الى الأمين العام بسبب وصول العلاقة الاستعمارية بين الدولة القائمة بالإدارة والجزيرة الى نهايتها.

وتتمثل النتيجة الخالصة لهذا الاختلاف الواضح بين لجنة إنهاء الاستعمار وحكومة الولايات المتحدة بشأن مسألة بورتوريكو بالشلل الكامل والإعاقة الفعلية الكبيرة من الجهود التي بذلها شعبنا والمجتمع الدولي لحل المشكلة المؤلمة، مشكلة مركز بورتوريكو السياسي. وهذا العائق يعود الى حد كبير الى الضغط الهائل الذي مارسته حكومة الولايات المتحدة كما يساهم في نمو تلك الشبكة المكثفة من العقبات الآراء والاجراءات المتضاربة للفروع المختلفة لحكومة الولايات المتحدة، كالآراء المختلفة والمتناقضة لدى محاكمها. ففي القضية الأخيرة، قضية الولايات المتحدة ضد سانتشز، ٩٩٢ ف ٢ د ١١٤٣، التي بت فيها في ٤ حزيران/يونيه من هذا العام، حكمت محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة، وهي محكمة الدائرة الفيدرالية الحادية عشرة، أن كونغرس الولايات المتحدة يمكنه أن يقوم انفراديا بإلغاء أو بإضعاف دستور الكومنولث أو القوانين التي تحكم العلاقات بين بورتوريكو والولايات المتحدة. وتوصلت في تحليلها الى الاستنتاج بأن بورتوريكو تظل إقليما للولايات المتحدة الأمريكية.

وتقول المحكمة أنه لم يغير قانون العلاقات الفيدرالية ووضع دستور الكومنولث طبيعة المركز الدستوري لبورتوريكو بوصفها إقليما ولم يغيرا مصدر السلطة على بورتوريكو. يظل كونغرس الولايات المتحدة مصدر السلطة النهائية على بورتوريكو بموجب نصوص الفقرة الإقليمية في دستور الولايات المتحدة. وتقول محكمة الاستئناف في الدائرة الحادية عشرة إن هذه السلطة تشمل القدرة على الإلغاء الانفرادي لدستور بورتوريكو أو قانون العلاقات الفيدرالية والاستعاضة عنهما بأي قانون أو نظام من خيارها.

غير أن الأكثر أهمية هو إدراك محكمة الاستئناف أنه حتى يصبح إقليم ولاية متحدة يجب على الكونغرس أن يبطل في مرحلة ما سلطته ويتنازل عنها في الأراضي الإقليمية حتى يتمكن سكان تلك الأراضي من الاتصال بالولايات المتحدة بوصفهم كيانا مستقلا ثم يطلبون القبول في الاتحاد الفيدرالي. يبين بيان المحكمة هذا بكل وضوح أن مركز بورتوريكو الاستعماري لا يزال كما كان عليه قبل اتخاذ القرار ٧٤٨ (د - ٨).

وبموجب المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة أن الجمعية العامة مفوضة بأن تطلب فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي في المسائل الخاصة بالقانون الدولي التي قد تتطلب التوضيح. ففي عدة مناسبات، طلبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية تقديم فتوى تتصل بالمشاكل الاستعمارية التي أدت الى صراعات بين دول والأمم المتحدة. وساعدت تلك الآراء التي قدمتها المحكمة مساعدة عظيمة في البحث عن حلول موائمة لقضايا صعبة ومعقدة. وعلى سبيل المثال أشير الى الفتاوى المؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٥٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ و ١ حزيران/يونيه ١٩٥٦ بشأن الجنوب الغربي لافريقيا؛ والفتوى الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ بشأن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا؛ والفتوى الصادرة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ بشأن الصحراء الغربية.

في القرار ٣٢٣٢ (د - ٢٩) الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، الجمعية العامة

"توصي بأن تقوم هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، بين الحين والحين، باستعراض المسائل القانونية المشمولة بولاية محكمة العدل الدولية، التي تكون قد نشأت أو ستنشأ أثناء ممارستها لأعمالها، وبدراسة فائدة استفتاء المحكمة في أمرها، شريطة أن تكون هذه الهيئات مخولة بذلك التخويل اللازم" (القرار ٣٢٣٢ (د - ٢٩) الفقرة ٥).

تعريف مركز بورتوريكو، في ضوء القانون الدولي، وعلى وجه التحديد، في ضوء التناقضات الجلية بين القرارات ٧٤٨ (د - ٨) و ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥)، وكذلك القرارات الخاصة ببورتوريكو والمتخذة من جانب لجنة إنهاء الاستعمار في سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١، إسهام لا يقدر بثمن في الحل الأسرع لمركز بورتوريكو السياسي. ونعتقد أن هذا التعريف ينبغي أن يعتبر عنصرا أساسيا في ضمان حق شعبنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ولكل هذه الأسباب، تطلب رابطة المحامين أن تنظر لجنة إنهاء الاستعمار في تقديم توصية الى الجمعية العامة بطلب فتوى محكمة العدل الدولية لتعريف مركز بورتوريكو بمقتضى القانون الدولي القائم، على أن تؤخذ في الاعتبار القرارات المذكورة آنفا والتناقض الواضح بين الطريقة التي تفسر بها لجنة إنهاء الاستعمار وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تلك القرارات.

وتطلب الرابطة أن يؤذن لنا عندما يقدم هذا الطلب الى محكمة العدل الدولية بالمثول أمام المحكمة بوصفنا منظمة تمثل المهنة القانونية في بلدنا، حيث أننا أقدم مؤسسة مهنية والمنظمة الوحيدة التي

نجحت في قرارات كثيرة على مدى النصف الماضي من القرن أن توفر اتساقا للمواقف المختلفة التي تبين كل جوانب تفكير بورتوريكو السياسي، إن خمسمائة سنة من الاستعمار زمن طويل من الاستعمار. الى متى سيستمر ذلك؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر السيد كارلوس نوريبغا رودريغيز على إسهامه المضموني في عمل لجنتنا، وهو الإسهام الذي قدمه بالنيابة عن رابطة المحامين في بورتوريكو.

وأطمئنه أن اللجنة قد أحاطت علما على نحو واف باقتراحه بطلب فتوى من محكمة العدل الدولية لتعريف مركز بورتوريكو بموجب القانون الدولي.

ترك السيد نوريبغا المقعد.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة مريم راميرزدي فيرير (بورتوريكينوس إن اكسيوناسيودارنا) مقعدا على طاولة اللجنة.

السيدة راميريز دي فيرير (البورتوريكيون في العمل المدني) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمي مريم ي. راميريز دي فيرير. مهنتي طبيبة، وأمارسها في جزيرة بورتوريكو. وأمثّل أمام هذه الهيئة السامية التابعة للأمم المتحدة بصفتي ممثلة "للبورتوريكيين في العمل المدني"، وهي منظمة مدنية لا تنتمي لأية جهة، وهدفها الترويج لممارسة حق تقرير المصير.

لقد جمعت منظمتنا تواقيع على أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ عريضة من مواطنين أمريكيين يقيمون في بورتوريكو وقدمتها إلى كونغرس الولايات المتحدة، طالبة أن يمنح كونغرس الولايات المتحدة بورتوريكو مركز الولاية، أي بعبارة أخرى، طالبة انضمام بورتوريكو إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الولاية الحادية والخمسين.

قبل يومين أدلينا بشهادة أمام كونغرس الولايات المتحدة وأصررنا على أن للكونغرس التزاما أخلاقيا بأن يحدد للشعب البورتوريكي كيف تتأثر حقوقه المدنية بخيارات المركز النهائية المختلفة التي عرضت عليه في الاستفتاء.

إن من أشد النقاط إثارة للخلاف في مناقشة مركز بورتوريكو هي حالة التقرير الخاص ببورتوريكو الذي قدمته الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في ١٩٥٣. فهناك قطاع سياسي في بورتوريكو يؤكد بأن هذا التقرير قد حدد أن بورتوريكو تتمتع بمركز نهائي وبالتالي لم تعد إقليما تابعا للولايات المتحدة. ومع ذلك، سنعمم اليوم الوثيقة الرسمية التي لم تعد محظورة والصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان "العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٥٢-١٩٥٤"، وهي تشير في الصفحة ١٤٣٣ إلى مسألة بورتوريكو. تنص الوثيقة على أنه:

(تكلمت بالانكليزية)

"لم تصبح بورتوريكو أمة مستقلة؛ ولا هي أصبحت ولاية من ولايات الاتحاد؛ إنها مازالت إقليما تابعا للولايات المتحدة".

(تكلمت بالإسبانية)

وهذا البند سيساعد على تبديد الشكوك التي تولّدت منذ ١٩٥٣، والتي أثارت جدلا شديدا في مناقشة المركز النهائي لبورتوريكو.

ومنذ إنشاء منظمتنا، قمنا بالترويج لإجراء الاستفتاء في بورتوريكو حتى يتمكن مواطنو الولايات المتحدة البالغ عددهم ٣,٥ مليون والمقيمين في بورتوريكو من التعبير عن خيارهم المفضّل فيما يتعلق بمسألة المركز. ونحن على ثقة بأن غالبية الشعب في بورتوريكو ستختار مركز الولاية الاتحادي.

وبالرغم من حقيقة أن جزيرة بورتوريكو تتمتع بدرجة معينة من الحكم الذاتي فإن مركزها السياسي النهائي لا يزال ينتظر الحسم.

في السنوات الماضية، ولدى مراعاة مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، قام كونغرس الولايات المتحدة في الإطار الدستوري بعملية تشريعية تؤدي إلى سَنّ قانون فيدرالي يجعل من الممكن إجراء استفتاء في بورتوريكو، بغية إيجاد حل لمركزها السياسي النهائي للمرة الأخيرة. ومع ذلك نفهم أن هذه العملية قد أعيقت وأرجئت بسبب تدخل المصالح الاقتصادية الكبرى التي لا تتلاءم مع حل المركز النهائي للجزيرة.

لقد تقدمت الأحزاب السياسية في بورتوريكو بوجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بقبول التحديدات المختلفة للصيغ المختلفة، ولا سيما التحديدات المتعلقة بالوضع الراهن للإقليم. وأضيفت إلى هذا تحديدات تتناقض تماما مع دستور الولايات المتحدة ومفهوم الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار وفقا للقانون الدولي.

ومن ناحية أخرى، قدم رؤساء الأحزاب السياسية الثلاثة في بورتوريكو إلى الكونغرس موعدا نهائيا لسن تشريع يفضي إلى إجراء استفتاء في ١٩٩١. وحُدد الموعد في ٤ تموز/يوليه ١٩٩١. وفي ذلك التاريخ المحدد كان ينبغي للأحزاب الرئيسية الثلاثة إقرار التشريع الفيدرالي الخاص بالاستفتاء والمصادقة عليه، وهذا ما لم يحدث بسبب الخلافات في وجهات النظر السياسية. وكان بإمكان كونغرس الولايات المتحدة الاستمرار في عملية النظر في التشريع الخاص بالاستفتاء أثناء دورة انعقاد الكونغرس في عامي ١٩٩١-١٩٩٢ و ١٩٩٢-١٩٩٣، ولكن بسبب الانتخابات العامة في ١٩٩٢ قررت الأحزاب السياسية إرجاء مناقشة العملية التي من شأنها أن تمنح بورتوريكو الحق في إجراء عملية تقرير المصير.

والآن أشارت الحكومة البورتوريكية إلى أنها ستجري استفتاء بحلول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وباعتبارنا من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المقيمين في بورتوريكو، نعتقد بأن المستقبل السياسي للجزيرة مسألة داخلية ومحلية، ينبغي حلها في إطار عملية دستور الولايات المتحدة. ومع ذلك، نفهم أن القانون الدولي يعترف بالاستقلال وبمركز الولاية بوصفهما من صيغ إنهاء الاستعمار، إلا أن من الصعوبة البالغة عليه الاعتراف بالصيغة الإقليمية بوصفها حلا حقيقيا لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو.

لذلك، وإدراكا للاهتمام الكبير الذي توليه هذه الهيئة في تبديد الآثار الاستعمارية القائمة بإظهار حق الشعوب في تقرير المصير تدعو هذه الهيئة إلى النظر في الوضع السياسي لبورتوريكو. بيد أننا

نرغب في أن نوضّح أن منظمتنا تؤيد القرار ١٥١٤ (د - ١٥). لجميع تلك الأسباب المذكورة آنفا نعتقد بأنه ينبغي للمحفل المعني بتوضيح هذه العملية المتصلة بالمركز النهائي لبورتوريكو الانعقاد في إطار الشروط والأحكام المنصوص عليها في دستور الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يحمي جميع مواطنيه، ومنهم الذين يقيمون في جزيرة بورتوريكو.

ترك الملتمس المقعد.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد اليخاندرو توريس ريفيرا (غران أورينتي انترامريكانو دي بورتوريكو) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة للسيد توريس ريفيرا.

السيد توريس ريفيرا (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا للطلب المقدم هذا الصباح، سأحاول إيجاز البيان الذي وُزع على أعضاء اللجنة في محاولة للتقيُّد بالوقت المخصص.

أنا اليخاندرو توريس ريفيرا، أتكلّم بصفتي المعلّم الأكبر الجزيل الاحترام لغران أورنتي انترامريكانو دي بورتوريكو، وهو محفل ماسوني مقره فييس، في سان خوان. واليوم يصحبني أخواي رينيه كولون ورفائيل ج. كورديرو، نائب القائد الأكبر وأمين صندوق الامبراطورية المقدسة التابعة للمجلس الأعلى ذي الدرجة ٣٣ لشمال الولايات المتحدة الأمريكية. اننا نَمثُل أمام اللجنة للإعراب عن استنكارنا للمركز الاستعماري الذي يعاني منه شعبنا.

وهذه القضية ما برحت معروضة على اللجنة منذ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٢. فالقرارات العديدة التي اتخذت قد أكدت، من جملة أمور أخرى، على حق شعبنا في الحرية الكاملة وممارسة سيادتنا والحفاظ على سلامتنا الإقليمية الوطنية. لقد تم الاعتراف بحق شعبنا في السيطرة المطلقة على ثرواته الطبيعية، فضلا عن شخصيته الأمريكية اللاتينية وهوية شعبنا وثقافته ولغته. إن تدخل الولايات المتحدة ووكالاتها في بورتوريكو ومساسها بشؤونها شجبتهما المنظمات والأفراد الذين يناضلون ويكافحون بنشاط من أجل الاستقلال. فتراخي حكومة الولايات المتحدة عن القيام بأي عمل بالنسبة لالتزامها بنقل السلطات السيادية التي يتمتع بها الكونغرس إلى شعب بورتوريكو قد أثار الاستنكار، واعتُرف بحق شعبنا في تغيير مركزه السياسي الراهن وفقا للقانون الدولي.

إن الولايات المتحدة، في سيرها عكس تيار التاريخ المعاصر، وفي حين حقق ٥٣ إقليما الممارسة التامة لسيادته وحق تقرير المصير في السنوات الـ ٣٠ الأولى منذ اتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، دفع جانبها الامبريالي بالحالة التي يعيشها شعبنا في الاتجاه المعاكس.

وفي القرار الذي أصدرته المحكمة الطوافة الحادية عشرة في الولايات المتحدة في قضية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء رفائيل سانشيز 992 F2d 1143، أعربت القاضية هيل عن رأيها بأن بورتوريكو إقليم يفتقد إلى سيادته الذاتية والفرق الوحيد بينه وبين القبائل الأصلية القاطنة في الولايات المتحدة هو أن الكونغرس قد منحه، بموجب تشريع أصدره، صلاحية تشكيل حكومة خاصة به. بيد أن القاضية هيل تشير في رأيها إلى أن كونغرس الولايات المتحدة هو المصدر الأعلى للسلطات وبموجب الحكم الإقليمي الوارد في الدستور يستطيع أن يلغي في أية لحظة دستور بورتوريكو وأيضا أن يلغي قانون العلاقات الفيدرالي وأن يستبدله. وكما يتضح بجلاء في ذلك الرأي، الذي استشهد بقضية سيمز إزاء سيمز 162 U.S. 175، التي سُويت في ١٨٩٩،

(تكلم بالانكليزية)

"للكونغرس كامل السلطات والسيادة على أراضي الولايات المتحدة، على الصعيد الوطني والمحلي والفيدرالي وعلى صعيد الولاية، ولديه كامل السلطة التشريعية على جميع الرعايا الذين قد يطبَّق عليهم التشريع الذي تشرعه الهيئة التشريعية لولاية داخل الولاية".

ومع ذلك، كان الموقف الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة أمام هذا المحفل مختلفا تماما، وبررت موقفها ذاك بقرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د - ٨) الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣.

أي تقرير مصير يمكن أن يحققه شعب قد سُلبت حقوقه في السيادة؟ أي ممارسة تقرير مصير يمكن لإقليم أن يقوم بها عندما تكمن سلطاته السيادية، نتيجة لغزو واحتلال عسكري، في كونغرس الدولة المتروبولية؟

إن الواقع السياسي والقانوني لبورتوريكو، واضعين جانبا علاقاتها الاقتصادية بالبلد الرئيسي، واقع عُسر واخضاع وإذلال. وعليه نوافق على المقترح الذي تقدم به قطاع عريض مناوئ للاستعمار في بورتوريكو فيما يتعلق بالحاجة، في ضوء القانون الدولي، إلى إصدار محكمة العدل الدولية في لاهاي لفتوى وتقديمها إلى الجمعية العامة بغية تعريف الطبيعة الاستعمارية أو غير الاستعمارية لكومنولث بورتوريكو باعتبار ذلك موضوعا قانونيا.

ويجب أن نسترعي أيضا انتباه اللجنة إلى أهمية أن تبقي اللجنة الحالة في بورتوريكو قيد الدراسة والاهتمام.

هناك ثلاثة نقاط ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى مجتمعنا تجعلنا جزءا من مشروع الامتصاص والضم الجاري حاليا في بورتوريكو. ولننظر إلى كل نقطة على التعاقب.

أولا، هناك الهجوم على المساكن الشعبية في بورتوريكو. يوجد في بورتوريكو ما يقارب ٣٩٦ مشروعا للمساكن الشعبية حيث يسكن أكثر من ٠٠٠ ٢٢٥ شخصا من ذوي الدخول المتدنية أو من الأفراد الذين ليس لهم أي دخل على الاطلاق. وفي وجه التدهور الاجتماعي والأخلاقي الناجم عن الواقع الاستعماري ذاته، يتزايد التدهور بالاقتران لنوعية معيشة الأهالي وزيادة نسبة الجريمة، كان رد فعل الحكومة عسكرة واحتلال تلك المساكن الشعبية عن طريق عمليات يشارك فيها مئات من ضباط الشرطة والحرس الوطني، تحت ذريعة تصفية مواقع بيع المخدرات. ولكن كما أشارت السيدة مادلين رومن، وهي أستاذة في دائرة علم الاجتماع في جامعة بورتوريكو، هذه، في الواقع، سياسة التضحية بأفقر القطاعات بهدف جعل هذه العسكرة لمجتمعنا شيئا طبيعيا. تقول إن

"احتلال المشاريع السكنية للبلد تقليد للاستراتجية العسكرية في التخريب وإعادة البناء اللذين يميزان السياسات الدولية في الدول الوطنية في مراحلها التوسعية: التخريب من جانب الشرطة والقوات العسكرية كأنهما تتعاملان مع إقليم مُعاد، ويتبع ذلك مشروع إعادة بناء يستلزم إزاحة وكالات حكومية متعددة، مشروع ليس له هدف إلا اضفاء الشرعية على التخريب المنفذ،

على الرغم من عجزها الواضح والمثبت عن حل - أو حتى تخفيف حدة - المشاكل التي تواجه أكثر القطاعات هامشية في مجتمعنا. تخريب وإعادة بناء. يبدو ذلك نية الإدارة الحالية ...".

يشكل هذا التصور إيذانا بالآليات التي يمكن لأعضاء الإدارة الاستعمارية أن يستخدموها في السنوات القادمة عندما يفرضون، إذا اقتضت مصالحهم ذلك، مشروعا يهدف إلى تحقيق الضم النهائي لشعبنا ضد إرادتنا.

وبالنسبة للإدارة الحالية أن بقاء البحرية في روزفلت رودس واستخدام جزيرة فكويس كخط هدف لتدريب البحرية الأمريكية والقوات البحرية لدول أخرى وتواجد منشآت وتجهيزات عسكرية كثيرة في إقليمنا للتسهيل على سياسة الولايات المتحدة القائمة على الهيمنة على دول أخرى والميالة إلى القتال إزاء بقية أمريكا اللاتينية تعزز الآن ينقل القيادة الجنوبية إلى بورتوريكو وهي القيادة الواقعة الآن في منطقة قناة بنما. وبهذه الطريقة سيعارض المجمع الأمريكي العسكري بقساوة أكبر تقرير المصير والاستقلال لبورتوريكو، بينما في الوقت نفسه سيضيف إلى عسكرة البلد وسيقدم للدولة المتروبولية مبررا آخر لنشر نظرية القيمة الاستراتيجية للجزيرة في خطط الولايات المتحدة "الدفاعية".

إن الهيئة التشريعية في بورتوريكو أعلنت منذ آونة عن قانون لإجراء استفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. هذا القانون لا يستوفي معايير القانون الدولي. إن حق مواطني بورتوريكو في التصويت محجوب عنهم، بما في ذلك المواطنون المقيمون في الولايات المتحدة البالغ عددهم ما يقارب ٢,٧ مليونا، بينما سيسمح لأي مواطن أمريكي، بموجب قانون الانتخابات في بورتوريكو، بالتصويت. وسيجري الاستفتاء دون النقل المسبق للسلطات السيادية التي هي الآن في يدي كونغرس الولايات المتحدة إلى شعبنا. سيجري الاستفتاء في ظل تواجد واحتلال عشرات المنشآت العسكرية للولايات المتحدة، وهي المنشآت التي شاركت تاريخيا في أعمال القمع والمضايقة والاضطهاد ضد حركة الاستقلال. وفي الاستفتاء ذاته ستوجد صيغ لمراكز استعمارية وغير استعمارية. ولن يكون هناك أي اشراف من جانب أجهزة دولية. ولم توضع أية آلية قانونية انتقالية تسمح بتنفيذ الصيغ الفائزة. ولا توجد أية كلمة سابقة من الدولة المتروبولية بصدد قبول نتيجة الاستفتاء. ولم يأت المقترح نتيجة لتوافق آراء توصلت إليه القوى السياسية المختلفة في البلد، بل كان ناتجا عن الأغلبية التشريعية. ولم يعلن العفو عن سجنائنا السياسيين أو سجناء الحرب أو المنفيين أو المختبئين الآن.

ينبغي لهذه اللجنة أن تحيط علما بأنه يوجد في هذا الوقت في السجون الأمريكية ٢٢ من السجناء السياسيين وسجناء الحرب، والأخيرون يشكلون الأغلبية. وكثيرون منهم يوجدون هناك منذ ١٣ سنة، ينفذون أحكاما بمتوسط ٧٠,٨ سنة للذكور و ٧٢,٨ للإناث.

هذا التشريع لن يحل المشكلة الاستعمارية التي يواجهها شعبنا، ولهذا فإن نتائجه لن تقبلها على الإطلاق حركتنا الاستقلالية التعددية. إن الشعوب التي تمثلها هذه اللجنة تعلمت من الواقع التاريخي أن الشيء المهم في المعرفة من أجل تقرير المصير هو تحقيق الاستقلال. وفي هذا الكفاح، السؤال الأساسي ليس مدى صعوبة التحقيق، بل مدى استحقاق الاحتفاظ به. ومسؤولية اللجنة الخاصة ضمان تصفية الاستعمار للمجتمع الدولي. ومسؤوليتنا الإنجاز الحقيقي لنفس الهدف. وسنضطلع بمسؤوليتنا التاريخية لشعبنا. وعلى نفس المنوال لهذه اللجنة أن تضطلع بمسؤوليتها أمام المجتمع الدولي.

ترك السيد توريس ريفيرا المقعد.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة سونيا ايريس ريفيرا (حركة التحرر الوطنية البوتوريكية) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيدة ريفيرا.

السيدة ريفيرا (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمي سونيا ايريس ريفيرا، وأنا أتكلم باسم حركة التحرر الوطنية البورتوريكية، وهي منظمة تناصر الاستقلال ومكونة من بورتوريكيين مقيمين في الولايات المتحدة. وأدلت منظمتنا بشهادتها أمام لجنة إنهاء الاستعمار منذ ١٩٧٨. ونمثل أمام اللجنة هذه السنة مرة أخرى لعرض الحالة الاستعمارية لشعبنا وللمطالبة بحقه في إنهاء الاستعمار والاستقلال، مدركين أن هذه الهيئة تضطلع بواجباتها والتزاماتها.

طرحت الحالة الاستعمارية لبورتوريكو لأول مرة أمام الأمم المتحدة في ١٩٤٦، عندما اعترف بها بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. وفي ١٩٥٣، ونتيجة لضغط الولايات المتحدة، توقف النظر في المسألة عند الاعتراف بالكومنولث ودستوره. وذكر أن بورتوريكو قد مارست تقرير مصيرها وحققت سيادتها السياسية.

تغيرت الحالة في ١٩٥٩. انتصرت في ذلك الوقت الثورة الكوبية ونضالات تحررية وطنية أخرى، وقبل ١٦ بلدا أفريقيا في عضوية الأمم المتحدة. وهذا الظرف ساعد في تهيئة اتخاذ الجمعية العامة، في ممارستها لحريتها في الاختيار، للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي فيه

"... تعلن رسميا ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره". (الفقرة الثانية عشرة من الديباجة)

في سنة ١٩٦١ أنشئت لجنة إنهاء الاستعمار بهدف كفالة تقرير المصير والاستقلال للشعوب التي ما زالت مستعمرات. في سنة ١٩٧٢ أعيد النظر مرة أخرى في حالة بورتوريكو وحقها في الاستقلال.

واليوم نواجه صورة مختلفة تماما. فبتفكك الاتحاد السوفياتي وبانتهاء ما يسمى بالحرب الباردة، قامت الحركات النضالية بإلقاء أسلحتها وبرز "نظام عالمي جديد". وهذا "النظام العالمي الجديد" محاولة أخرى من جانب الطبقة المهيمنة لإعادة التكيف الاقتصادي والسياسي لكي تحل أزماتها الداخلية، التي ما زالت آثارها قائمة. وبغية ضمان إقامة هذا "النظام العالمي الجديد" يستخدم "سلاح جديد" مضاد للتمرد - هو شن "حرب ذات حدة منخفضة" - لمواصلة التدخل في بلدان العالم الثالث، وخصوصا في البلدان التي تقاتل من أجل تقرير المصير والاستقلال، وبهدف رئيسي يتمثل بزعزعة استقرار شعوب العالم الثالث والسيطرة عليها. ويحقق ذلك، أولا، عن طريق الحؤول دون بروز بلدان تتمتع بقوة مستقلة، كما هي حال العراق، حيث ذبح آلاف مؤلفة، بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ؛ وثانيا عن طريق إعادة تنظيم المستعمرات السابقة والدول المستقلة كي تعود بلدانا تابعة من جديد اقتصاديا وسياسيا.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية الامبريالية الجديدة ثمة حاجة أيضا إلى قيام البرجوازية متعددة الجنسيات بشن هجوم إيديولوجي. ويمكن أن نلحظ هذا عن طريق المعركة الايديولوجية التي يشنونها ضد الشعوب المناضلة من أجل حقوقها الإنسانية، والشعوب التي تشعر بأنها عاجزة لا حول لها ولا قوة، وبعضها قد قبل بـ "السلم الاجتماعي" أو "الفرص الديمقراطية". وهذه الاستراتيجية تتضح أيضا من خلال بروز الاتفاقات الجديدة الخاصة بالتجارة الحرة، ومن خلال الفكرة التي مؤداها أن الصراع الطبقي سيحل عن طريق الحوار على طاولة المفاوضات.

وبالنسبة لبورتوريكو فإننا نشعر بآثارها أيضا. فبورتوريكو تصور على أنها تضطلع بدور هام في هذه المخططات الإمبريالية للولايات المتحدة المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. والمثال على هذا، الخطة التي وضعت لبلدان حوض الكاريبي والتي تلزم بورتوريكو بالاضطلاع بدور الخادم للمصارف البرجوازية المتعددة الجنسيات. وبعبارة أخرى، سيجري تحويل بورتوريكو في المصرف عبر الوطني إلى عملة أمريكية وذلك كي تتمكن من تحقيق الحد الأقصى من السيطرة الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي. وكما كان الحال في ١٩٥٢، تصبح الحاجة إلى إعادة تكييف اقتصادنا الاستعماري ودورنا الاستراتيجي من أولويات الولايات المتحدة.

والدليل على هذا المناقشة التي جرت في كونغرس الولايات المتحدة منذ ١٩٨٩ بشأن إجراء "استفتاء"، أو دعنا نسميه بالأحرى مشاورات، من أجل حل مشكلة "مركز" بورتوريكو. وفي هذا الوقت يقوم الحزب التقدمي الجديد بالإعلان عن المشاورات. وهذه العملية لن تغير بأية طريقة من الطرق الوضع الاستعماري لبورتوريكو، لأن هذا الوضع وليد حاجات ومصالح المتربعين على القمة، أي الطبقة المهيمنة،

والذي سيخسر في النهاية هو الشعب البورتوريكي. ولذلك يمكن أن نرى بوضوح عدم اهتمام حكومة الولايات المتحدة ونفاقها بالنسبة لحل الصراع الاستعماري القائم بـ "نية حسنة".

وهنا في "لجنة إنهاء الاستعمار" نرى صورة مغايرة. لقد قيل إن هذه السنة ستكون سنتها الأخيرة لأنها أنجزت مهمتها بالنظر إلى أنه لم تعد هناك مستعمرات في العالم. فلو كان هذا صحيحا، فإنني أود أن أسأل: ماذا ترانا نفعل هنا نحن شعب بورتوريكو إذ نعبر عن واقعنا الاستعماري ونطالب بحقنا في الاستقلال وتقرير المصير اليوم؟ وماذا تسمى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعاني منها الشعب البورتوريكي؟ لا ينبغي لنا إلا أن ننظر إلى الأزمة لكي نرى أنها نتاج العلاقة الاستعمارية القائمة نفسها. إذن علي أن أسأل: ما هو التزام اللجنة في مواجهة هذا الواقع الذي يعاني منه شعبنا؟

إننا نتلهف إلى رؤية ما سيحدث في هذه العملية. إننا لا نريد أن يحدث لنا ما حدث في ميكرونيزيا حيث كان الاعتراف بـ "الارتباط الحر" بوصفه شكلا من أشكال إنهاء الاستعمار. والمثال الهام جدا الجدير بالتحليل هنا هو الحالة الراهنة في جزر بالاو، وعملية فرض "الارتباط الحر" وموقف الولايات المتحدة المتمثل بعدم الاعتراف باستقلالها وتقرير مصيرها.

هل ستكون هذه هي السياسة المتبعة في بورتوريكو؟ وماذا ستكون عليه الخطة الجديدة التي يحيك خيوطها كونغرس الولايات المتحدة والحكومة الاستعمارية؟ هل ستوضع واجهة جديدة مزخرفة للمستعمرة، كتلك التي وضعت عام ١٩٥٢، وسميت "بالكومنولث" واعترفت بها الأمم المتحدة في ١٩٥٣ بوصفها عملية للاستقلال وإنهاء للاستعمار؟ وكما قال أحدهم: "إن المشكلة الأساسية في التفكير المستعمر تتمثل بالفكرة التي ترى أن الحل في نهاية فترة التبعية هو استبدالها بنوع آخر من التبعية".

وهنا تكمن رؤيتنا لأهمية هذه الهيئة. فإذا كان هذا حقا "عقد إنهاء الاستعمار"، ويعترف بأن الشعب البورتوريكي يعاني من مرض الاستعمار، فإن على هذه الهيئة إنجاز مهمتها، والقيام بواجبها، وتنفيذ التزامها، واتخاذ موقف أكثر وضوحا وحسما، وأن تطالب بأن تعترف الولايات المتحدة بحقنا في الاستقلال، وألا تسمح لنفسها بالخضوع لضغوط سياستها الإمبريالية المهيمنة كما حدث في ١٩٥٣. وينبغي للجنة أن تضمن وجود عملية هنا تفي حقا باحتياجات الشعب وتكفل المبادئ أو القوانين التالية كحد أدنى:

نقل السلطات إلى الشعب البورتوريكي؛ وإطلاق سراح السجناء السياسيين البورتوريكيين وسجناء الحرب؛ وسحب القواعد العسكرية؛ والقضاء على جميع الوكالات القمعية التي لا تسمح للشعب بأن يمارس بحرية تقرير مصيره، مثل المحاكم الاستعمارية، والشرطة السرية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة الاستخبارات الأمريكية وغيرها؛ والتعويضات الاقتصادية.

ونحن بوصفنا شعبا علينا الاضطلاع بدورنا بصورة مستقلة. وسندافع عن كرامتنا بوصفنا شعبا. وسنحافظ على سياستنا المستقلة. وسنستخدم الحق الذي يتمتع به كل شعب خضع للنير الاستعماري وتعرض لإبادة الجنس في استعمال جميع الوسائل المتاحة له، بما فيها الكفاح المسلح، من أجل الحصول على حريتنا. لقد أظهر الشعب البورتوريكي هذا التصميم على مدى السنوات الـ ٩٥ من عمر احتلال الولايات المتحدة.

ويمكن أن نستشهد على هذا بأمثلة عديدة منها: مقاومة الشعب لغزو الولايات المتحدة في ١٨٩٨؛ ونضالات نقابات العمال خلال العقود الأولى؛ ودور الحزب القومي في عقود الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات، بما في ذلك الهجوم على بلير هاوس والكونغرس؛ وبروز نوع من "النضال الجديد من أجل الاستقلال" من جانب المنظمات الثورية التي ساهمت في عملية التحرير هذه، مثل بوريكوا - الجيش الشعبي البورتوريكي - والماشيتيروس، وقوات التحرير الوطني المسلحة - وهذه بعض منها - والتي ما فتئت تكافح في الخنادق مع الشعب لكي تدلل للعالم أن الشعب يكافح وسيظل يكافح، وأن خلاصه من الاستعمار وتحقيق استقلاله سيصبحان واقعا، مهما كان الثمن.

وكما قال ماوتسي تونغ "ينبغي للشعوب والأمم المقهورة ألا تعقد آمالها في التحرير على السلوك "العاقل" للامبريالية واتباعها. إنها لن تنتصر إلا بتعزيز وحدتها ومثابرتها على نضالها".

الوطن أو الموت؛ والنصر لنا.

تركت السيدة ريفيرا المقعد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لدينا قائمة طويلة من الملتمسين، وهي تعكس أهمية المسألة والاهتمام الذي تستحقه. إن هذه القائمة الطويلة تجبرنا على أن نطلب إلى الملتمسين إيجاز بياناتهم قدر الإمكان وذلك كيما نستمع إلى آراء الجميع. وبسبب قيود الوقت وقيود أخرى أيضا، فقد تحتم علينا أن نغير الترتيب الذي وضعناه أصلا لعملنا هذا الصباح، لكن ذلك كان بأقل قدر ممكن.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد خوان ماري براس (كوسا كومون اندبندنتيستا) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد ماري براس.

السيد ماري براس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): امتثالا لطلب الإيجاز، فإننا سنتغاضى عن عدة فقرات في النص الذي قدمناه إلى الأمانة، إلا أننا نود أن نوضح بأن كل ما ورد في النص يمثل موقفنا.

هذه هي المناسبة الثانية والعشرون التي أمثل فيها أمام هذه اللجنة نيابة عن شعب بورتوريكو وهو يخوض نضاله من أجل الحرية والاستقلال وأن أطلب إلى الأمم المتحدة الوفاء بالتزامها النبيل في أن تطلب إلى حكومة الولايات المتحدة أن تعترف اعترافا كاملا وتقدم دعما مناسبا لعملية انتقالية تجعل من الممكن للمواطنين البورتوريكيين أن يمارسوا دون شروط أو قيود حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

إنني أحضر هنا هذا العام كي أعلن - نيابة عن الآلاف من رفاقنا الذين التقوا في مايا غويز في ١١ كانون الثاني/يناير الماضي في اجتماع تاريخي كان يهدف إلى تنشيط وإعادة توجيه جهودنا المناصرة للحرية على طريق الوحدة - أن التزام حركة البيزو لا يزال هو اليوم التزام الجيل المعاصر من الوطنيين البورتوريكيين بل إنه سيزداد أكثر تجاه الأجيال الوطنية القادمة. لا يجب أن يكون هناك أدنى شك في هذه الإرادة، ولا يجب أن يتصور أحد أن بالإمكان إسكات صوت بورتوريكو الحقيقية. فليس بمقدور أية مناورة سياسية مدعومة بأية قوى مهما كانت، أو أية حركة تغيير باتجاه النظام أو اللانظام في العالم، أو أية عمليات تكيف. أو توفيق من جانب الأمم المتحدة أو أية منظمات دولية أخرى أن تعيق - فضلا عن أن تمحو - سطوة إثبات الهوية الوطنية المستندة إلى التطلع نحو تحقيق الاستقلال لدى أكثر القطاعات استنارة في صفوف شعبنا وارادته الأقوى.

وللسبب نفسه، فإننا نؤكد هنا أننا على أتم الاستعداد للبحث عن نقاط توافق الآراء التي تؤدي إلى فتح حوار عادل ومعقول بشأن كيفية حل العقدة المعقدة لمشكلة بورتوريكو. فلا نحن، ولا اللجنة ولا أحد في الدوائر الدبلوماسية الدولية، وخصوصا في الأمم المتحدة، حيث أتيحت لنا فرصة التكلم بشأن المسألة البوتوريكية مع مئات الرؤساء والوزراء والسفراء والدبلوماسيين عموما لأكثر من ٣٠ سنة - لا أحد لا يعلم أن بورتوريكو هي إحدى أهم المسائل الاستعمارية التي ما زالت تواجه المجتمع الدولي. وأن كل واحد هنا يدرك أنه ليس بمقدور أي كان أن يتكلم بجدية عن تحقيق الإنهاء التام للاستعمار على الأرض مع نهاية القرن العشرين دون أن تُحل مسألة بورتوريكو، فلا يعتقدن أحد أن تختفي ببساطة مسألة بورتوريكو من جدول الأعمال الدولي، فالقرارات الـ ١٦ المتعلقة ببورتوريكو والتي اتخذتها اللجنة الخاصة خلال عقدين من العمل لا يمكن أن تظل مهملة دون أن تترك آثارها على الشرف المؤسسي لهذه المنظمة العالمية. وهذا ما يعرفه ويقره الرسميون أنفسهم في واشنطن الذين يتولون معالجة هذه المسألة. فليس لأحد مصلحة في هذا الوقت في الحفاظ على فعالية وهيبة الأمم المتحدة أكثر من حكومة الولايات المتحدة نفسها.

لقد سارت الإدارات السابقة للحكومة الأمريكية في طريق تصعيد المواجهات مع اللجنة الخاصة بسبب مسألة بورتوريكو بالدرجة الأولى. فخلال العقدين الماضيين قام حاجز بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة بالنسبة لمسألة بورتوريكو. ووافقت اللجنة الخاصة على سلسلة من المطالب التي تقدمت بها حكومة الولايات المتحدة والمتعلقة بهذه المسألة. وليس صحيحا، ولم يكن قط صحيحا أنه جرى طرح هذه المطالب بوحي من المواجهة التي سببتها نزاعات الحرب الباردة. ولهذا السبب بالتحديد فإن نهاية الحرب الباردة لم تتمكن من إزالة مشكلة الخلافات القائمة بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بالنسبة لبورتوريكو. ولقد صادقت الجمعية العامة دوما على قرارات اللجنة الخاصة المتعلقة ببورتوريكو. وفي السنوات الأخيرة فإن القرارات المتعلقة ببورتوريكو في اللجنة الخاصة وفريقها العامل قد قام بتقديمها الوفد الفنزويلي وحظيت بدعم البلدان التي تمثل منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية في هذه الهيئة. فالنظرية القديمة القائمة بأن هذه "المسألة" هي من مسائل الحرب الباردة لم تعد صالحة. ومن الجلي أن هذه "المسألة" التي ربما لا شبيه لها في أعمال هذه اللجنة، هي مسألة أمريكية لاتينية وكاريبية.

والأمر يرجع إلى اللجنة الخاصة في أن تجد آلية إجرائية تساعد في التغلب على المأزق الراهن مع السلطة القائمة بالإدارة بالنسبة لهذه المسألة الهامة. وفي هذا المسعى، فإن أمام الإدارة الجديدة في واشنطن فرصة للمساعدة على تصحيح الخطأ الذي ارتكبته إدارات الحزب الجمهوري السابقة. وينبغي إجراء مشاورات واسعة ومكثفة على جميع المستويات بغية التوصل إلى هذا الحل الإجرائي هنا في اللجنة

الخاصة. ومن الواضح، أن مثل هذه المشاورات ستمتد لتشمل وزارات الخارجية والهيئات الأخرى ذات القوة والفعل السياسي في العالم، وخصوصا في أمريكا اللاتينية، وفي واشنطن أيضا. والآن، فإن لنا نحن الوطنيين البورتوريكيين، وسطاء يقومون بإجراء محادثات مع حكومة الولايات المتحدة، وهؤلاء الوسطاء ينتمون إلى أوساط شعبنا هنا في الولايات المتحدة حيث يقيم نصف المواطنين البورتوريكيين. ومهمة الوساطة التي يقومون بها في هذه العملية ستكون ذات أهمية في الشهور القادمة.

ولهذا فقد تقدمنا بطلب بتأجيل اتخاذ اللجنة قرارا حتى عام ١٩٩٤ ووفق على التأجيل. والموعد النهائي للتأجيل الممنوح هو الموعد الذي طلبناه حتى نتمكن من الاضطلاع بالمشاورة المطلوبة لوضع مقترح من أجل حل إجرائي هنا.

والمقترح هو أساسا ما طرح اليوم، وستسمعونه من نقابة المحامين في بورتوريكو من خلال كلمة رئيسها، زميلنا كارلوس نوريينا؛ وهو يتمثل في أن يطلب من الجمعية العامة، في سنة ١٩٩٤، أن ترسل طلبا للاستفتاء من محكمة العدل الدولية بشأن وضع بورتوريكو في القانون الدولي. إن معرفة الرأي القانوني لأعلى هيئة قانونية في الأمم المتحدة بشأن كيف يمكن، ولا يمكن، التوفيق بين قرارات الجمعية العامة ٧٤٨ (د - ٨) و ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥١٤ (د - ١٥) فيما يتعلق بحالة بورتوريكو وكيف تتصل تلك القرارات بالمركز الحالي للبلد وبدائله الحقيقية للمستقبل القريب - ستكون عاملا قانونيا أساسيا لتمكين شعب بورتوريكو من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

وتعتبر نقابة المحامين في بورتوريكو، كما أشار رئيسها بحق، المؤسسة البورتوريكية الوحيدة التي نجحت على مدى النصف الأخير من القرن في إنجاز تقارير وقرارات على أساس توافق الآراء تمثل المشاركة المتسقة من جانب جميع القطاعات السياسية الوطنية تقريبا في بلادنا، إن المقترح الذي تقدمت به نقابة المحامين توا يستحق تأييد كل البورتوريكيين المؤيدين لإنهاء الاستعمار في بلادنا. وعليه، فإن مؤيدي الاستقلال في اجتماعهم التكريمي في ذكرى هوستوس، لم يكن لديهم أي ارتياب في تأييد المقترح من أعماق قلوبهم.

إن ما يسمى باستفتاء المشاورة الذي تم الاتفاق على إجرائه في تشرين الثاني/نوفمبر القادم من جانب الإدارة الحالية في بورتوريكو المؤيدة للضم، لن يؤثر في الدعاية الدولية لقضية بورتوريكو سواء الآن أو السنة القادمة. فهو لا يعتبر استفتاء صحيحا بأي شكل من الأشكال: إذ أنه لا يشكل عملا يعزز من ممارسة شعب بورتوريكو حقه في تقرير المصير. فبادئ ذي بدء، الهيئة الانتخابية التي ينبغي استشارتها ليست شعب بورتوريكو؛ فهو موجه إلى مواطني الولايات المتحدة المقيمين الآن في بورتوريكو. وهم ليسوا جميعا بورتوريكيين، وليس كل البورتوريكيين موجودين في بورتوريكو.

حاليا، يوجد أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ أجنبي يحملون الجنسية الأمريكية يقيمون في بورتوريكو وعليه يمكن لهم التصويت في هذا الاستفتاء المزيف. وعلى العكس من ذلك، هناك أكثر من مليونين من البورتوريكيين يسكنون في الولايات المتحدة - لأنهم قد أجبروا على ذلك من جانب النظام الاستعماري - وحقهم في التصويت في هذه المشاورة غير معترف به.

بل ولن يؤدي التصويت إلى أي مقرر يلزم الولايات المتحدة. سيطلب من البورتوريكيين التصويت للبدائـــل المزعومـــة للاستقلال، وهو الشيء الذي لم يقدمه أحد للبورتوريكيين. لا يوجد لدينا حق - غير قابل للتصرف أو قابل للتصرف - في أن نكون ولاية من الولايات المتحدة أو بلدا في كمنولث الولايات المتحدة. هذه النوعية من العلاقات تكون بطبيعتها نتيجة لمفاوضات بين الأطراف، وينبغي للأطراف فيها أن تكون حرة لتتمكن من التفاوض. ولهذا، فنحن لا نعترف بهذه المشاورة، وندينها بوصفها مناورة سياسية جديدة في اللعبة السياسية من بين مناورات عديدة يستخدمها رجال السياسة الانتهازيون لخداع شعبنا ولتجنب الحل الحقيقي للمشكلة الاستعمارية الخطيرة التي نرزح تحتها.

وفي نفس الوقت، فإننا نحذر من أن هذه الممارسة السياسية الحزبية العقيمة لن تثبط العزيمة والرغبة اللتين يمضي بهما منا من يكرسون جهودهم في النضال لإنهاء الاستعمار في البحث عن حل إجرائي يمكن شعب بورتوريكو من الاجتماع مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي - والعكس بالعكس - بغية إيجاد حل نهائي لهذه المعضلة المأساوية الفاجعة التي أخضعت البورتوريكيين لمدة طالت إلى ٥٠٠ سنة للوضع الشاذ المتمثل في كونهم قد حققوا وجودا وطنيا لا نزاع فيه دون أن يتمكنوا من الاستمتاع بلحظة واحدة من الاستقلال خلال تلك الفترة الممتدة لنصف ألف عام.

وبغية أن تثمر هذه الجهود المجتمعة من الجهات الثلاث، التي ينبغي لها أن تتعاون لحل مشكلة بورتوريكو الاستعمارية يجب على كل جهة من تلك الجهات الثلاث أن تقوم بواجبها الأساسي الآن ببساطة وبشكل كامل. ونحن البورتوريكيين مستعدون لحوار متحضر بين الجهات ذات المصالح المتعارضة ومستعدون للتفاهم والمصالحة بينهم. إلا أن ذلك ينبغي أن يقوم على أساس الاحترام الكامل للكرامة المتساوية للبورتوريكيين، وهم قوم ليسوا من اختراعنا بل شعب كونته قوى تاريخية واجتماعية ويطالب اليوم بمشاركته الحرة السيادية في تشكيل عالم من السلام والتقدم للجميع.

وليكن الله في عونكم، أعضاء هذه اللجنة، في الاضطلاع بدوركم لمعالجتكم لهذا الموضوع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنني ممتن على وجه خاص للسيد ماري براس على إشارته لعمل اللجنة في عملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو.

وأود أن أكرر للملتمسين أننا سنحاول، في بقية هذا الصباح وفي الاجتماعات المتبقية، أن نحقق، حيثما أمكن، طلبات تغيير ترتيب قائمة المتكلمين؛ وفي عملنا لهذا الصباح سنحاول أن نوفق بين طلبات الإدلاء ببيانات وبين المطالب المستعجلة للملتمسين الذين قد يحتاجون، بسبب التزاماتهم الأخرى، للمغادرة مبكرا ولذلك طلبوا تنازلات بشأن ترتيب قائمة المتكلمين.

ترك السيد ماري براس المقعد.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كارلوس غاليا، (الحزب الاشتراكي البورتوريكي) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد غاليسا.

السيد غاليسا (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبقى اللجنة سبع سنوات لتنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق باستئصال الاستعمار من على وجه الأرض في غضون هذا العقد. إن الحالة الاستعمارية لبورتوريكو ستكون هي الفيصل بين التنفيذ أو عدم التنفيذ لهذا الالتزام الذي أخذه المجتمع الدولي على نفسه باستهلال القرن الحادي والعشرين دون مستعمرات.

وفي هذه السنة، أجلت اللجنة أي قرار بشأن بورتوريكو حتى السنة القادمة. ونحن نشاطر هذا الموقف والهدف الذي يكمن وراءه: ألا وهو السعي إلى تحقيق توافق الآراء من الناحية الإجرائية بين جميع الأطراف المعنية بهدف حل المشكلة الاستعمارية لبورتوريكو.

ومع ذلك، كما فهمنا، لا ينبغي للجنة أن تنتظر من الأطراف أن تتحرك وتتخذ زمام المبادرة من جهتها. وعلى ضوء الموقف المعاند الذي اتخذته الولايات المتحدة لسنوات حتى الآن في رفضها القيام بمسؤوليتها باعتبارها الدولة الاستعمارية وفي تجاهلها للقرارات التي اتخذتها اللجنة على مدى ٢١ سنة حتى الآن - وهي قرارات أيدتها كلها الجمعية العامة - فإننا نعتقد أن على قيادة اللجنة أن تجد طريقا لحل المشكلة مع الولايات المتحدة مباشرة.

ولن يتلقى العمل الرائع الذي قامت به لجنة تصفية الاستعمار التقدير المستحق ما لم يوجد حل لحالة بورتوريكو، المستعمرة الكبيرة الأخيرة.

وفي هذا الوقت، يتعيّن علينا أن نحذر اللجنة والأمم المتحدة بشأن استفتاء مزيف يزمع عقده في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في بورتوريكو. وقد دبّر لهذا الحدث الهيئة التشريعية الاستعمارية، ونحن نعرف أنه لن يمكن إجراء هذا الاستفتاء لو أن واشنطن تعارضه. ونود أن نؤكد أن هذا استفتاء مزيف وأنه لا يفي بأي من المعايير الدولية التي تحدد ممارسة حق تقرير المصير. وهذا صحيح لدرجة أن أنصار الاستفتاء أنفسهم يعترفون بأنه لا يراعي القوانين الدولية بل وقال بعضهم إنه لا ينبغي أن يسمى استفتاء. ويكفي القول إن نفس القانون الذي يخول إجراء المشاورات ينص على أنه يخضع للتعديل الأول لدستور الولايات المتحدة، الذي يعطي مواطني الولايات المتحدة الحق في تقديم التماس إلى الحكومة الفيدرالية. وبموجب دستور الولايات المتحدة بالشكل الذي ينطبق فيه على الإقليم، ستجرى المشاورات. وهي لا تلزم أي فرد، ولهذا السبب سمّاه الكثيرون مسحا شاملا سيكلّف شعب بورتوريكو ١٠ ملايين دولار أمريكي.

وأولئك الذين سيكون لهم الحق في التصويت هم مواطنون أمريكيون يقيمون في بورتوريكو، بما فيهم جميع الأجانب الذين حصلوا على الجنسية وجميع السكان الأمريكيين في الجزيرة. وبموجب شرط الإقامة والجنسية، سيحرم مليونان من البورتوريكيين ومعظمهم يقيمون في الولايات المتحدة، من حق التصويت وحق تقرير مصير وطنهم. وهذا يعني أن المواطنين الأصليين ليسوا هم الذين يقررون بل المواطنين الأمريكيين الذين يقيمون في بورتوريكو. ويحق لنا أن نسأل أنفسنا، هل من الممكن تنفيذ تقرير المصير عندما يعرب شعب مستعمر عن رغبته في ظل قوانين الدولة الاستعمارية.

وينبغي أن نحذر اللجنة من هذه المناورة، لأننا نعرف أن نتائج التصويت ستستخدمها الولايات المتحدة ومن يمثلون سياستها في بورتوريكو حسبما يرون. وتذكر هذه اللجنة بالتأكيد الاستفتاء الأخير المزيّف، المعقود في عام ١٩٦٧، الذي استخدم لتشتيت عمل هذه اللجنة ولتفادي منح هذه اللجنة الاختصاص في الحالة الاستعمارية لبورتوريكو، كما حدث أيضا في عام ١٩٧٢. وليس هناك اختلاف بين استفتاء عام ١٩٩٣ واستفتاء عام ١٩٦٧. ففي كليهما يظل الاستعمار خيارا مطروحا على الشعب.

ولا يساورني أي شك في أنه ستبذل محاولة مرة أخرى لعرض النتائج على المجتمع الدولي باعتبارها إرادة الشعب البورتوريكي فيما يتعلق بمركزه السياسي، رغم الحقيقة التي مفادها أن القانون الذي اعتمد أخيرا قد أزال النص الخاص بأن النتائج ستعبّر عن إرادة الشعب البورتوريكي. وهذا التلاعب بنتائج

الاستفتاءات في الجزيرة يرجع تاريخه إلى عام ١٩٥٣، عندما دفع الجمعية العامة إلى اقتراف الخطأ الخطير باعتماد القرار ٧٤٨ (د - ٨). ولا نزال نرى بعض الحكومات تتخفى وراء ذلك القرار من أجل تفادي القيام بواجباتها في إنهاء الاستعمار. ونود أن نحذر المجتمع الدولي مرة أخرى من المحاولات الجديدة التي تتسم بالخداع والتي ستنجم عن هذا الاستفتاء المزيف.

واليوم، في عام ١٩٩٣، أي بعد ٢١ سنة من اتخاذ القرار من جانب هذه اللجنة، الذي يعترف بحق الشعب البورتوريكي في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥)، ترفض الدولة الاستعمارية تنفيذ ولاية الأمم المتحدة وتنتهك ميثاق المنظمة؛ الذي وقعته الولايات المتحدة ذاتها.

ونحن واثقون من أنه في ظل الواقع الدولي الجديد والقضاء على المخاوف والصراعات الناجمة عن التوترات بين الشرق والغرب، سينظر إلى الحالة الاستعمارية في بورتوريكو كجزء من مبادئ تصفية الاستعمار التي وافقت عليها البشرية جمعاء. والأمر يرجع إلى هذه اللجنة في أن تجعل من قضية بورتوريكو أكثر من مجرد عبارات بلاغية طنانة مكتوبة أو منطوقة دفاعا عن مبادئ معينة وأن تعزز الإجراءات اللازمة من أجل التعجيل بتصفية استعمار بورتوريكو. هذا هو التحدي الذي يواجه اللجنة ويواجه كلا من أعضائها. ونحن واثقون، أولا، أن هذا التحدي ستتم مواجهته، وثانيا، أنه ستتم مواجهته بنجاح.

ترك السيد غاليسا المقعد.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرناندو مارتين غارسيا (بارتيدو اندبندنتيستا بورتوريكينيو) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة للسيد مارتين.

السيد مارتين غارسيا (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمي فرناندو مارتين غارسيا، وأنا نائب رئيس حزب الاستقلال البورتوريكي. وإنني أتكلم بالنيابة عن منظمتي.

أود أولا أن أهنئ اللجنة على قرارها بأن تمارس مرة أخرى اختصاصها عن الحالة الاستعمارية في بورتوريكو بعقدها ثلاث جلسات. ويشكّل ذلك القرار بالنسبة لشعب بورتوريكو، والمجتمع الدولي وحكومة الولايات المتحدة، في هذه الحقبة الجديدة، دليلا قاطعا على الاعتراف باستعمار بورتوريكو والتزام هذه اللجنة بالاضطلاع بمسؤولياتها الملقاة على عاتقها بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) للإسهام بفعالية في القضاء على الاستعمار في عالم اليوم، على نحو تام.

وللأسف، لم تكن النداءات المتكررة لهذه اللجنة كافية لدفع حكومة الولايات المتحدة، على الوفاء بالتزاماتها كدولة قائمة بالإدارة. ولكن هذا لا يعني أن هذه النداءات لم تشكّل في الماضي ولا تشكل الآن سجلا قويا واعترافا واضحا بضرورة إنهاء استعمار بورتوريكو.

وكما هو معروف جيدا، بدأت عملية تشريعية في كونغرس الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩ تستهدف حل مسألة المركز السياسي لبورتوريكو. وقد تعطّلت تلك العملية في عام ١٩٩١ عندما برزت تناقضات سياسية عميقة الجذور وعديدة ناجمة عما يقرب من قرن من الاستعمار في بورتوريكو، مما أفضى بالكونغرس، على الأقل في هذه اللحظة، إلى وقف نظره في المشكلة.

بيد أننا لا يساورنا أي شك في أن الطريق المؤدي إلى القضاء على الاستعمار في بورتوريكو يكمن بالتحديد في إجبار كونغرس الولايات المتحدة على مواجهة هذه التناقضات. وإن تحقيق هذا الهدف التكتيكي، بالنظر إلى الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحقيق استقلالنا الوطني سيتطلب موقفا يقظا وملتزما من جانب هذه اللجنة والمجتمع الدولي ولا سيما الشعوب الشقيقة

وهو يقتضي أيضا أن يُبدي حزب الاستقلال البورتوريكي سمات النضج والمرونة اللازمة للمشاركة في العمليات السياسية في بورتوريكو وفي الولايات المتحدة على السواء والتي تشجع إعادة النظر في مركزنا الاستعماري. وأن المبدأ الأساسي الذي يجب أن يقودنا في هذه العملية ويعطي الجوهر للقرارات التي تتخذها هذه اللجنة هو الحق الثابت للشعب البورتوريكي في تقرير المصير والاستقلال. إن هذا الحق ينفيه المركز الاستعماري الراهن لبورتوريكو وبديل الولايات المتحدة بضم بورتوريكو - وهو بديل لا يعني لشعب بورتوريكو الأمريكي اللاتيني سوى انتصار الاستعمار وانتصار محاولة خنق حقنا في السيادة.

ومن المعروف أن حكومة بورتوريكو ستجري يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر استفتاء حول المركز السياسي للبلاد. وبما أن هذا الاستفتاء مبادرة محلية لا يترتب عليها نتائج ملزمة، فلن يكون له أي أثر قانوني على المجتمع الدولي أو على حكومة الولايات المتحدة؛ إلا أنه سيقدم بالتأكيد مجموعة من الحقائق السياسية التي ستشجع كونغرس الولايات المتحدة على إعادة فتح باب مناقشته لمستقبل بورتوريكو.

وبقدر ما تُعبر هذه المناقشة عن إفلاس الاستعمار التقليدي في بورتوريكو وتؤدي إلى زيادة الوعي بأن ضمها من قبل الولايات المتحدة أمر مستحيل، فإنها ستسهم في إدراك حقيقة أن إنهاء الاستعمار في بورتوريكو لا يمكن تحقيقه إلا بالاعتراف بسيادتها الكاملة. وأن القيود القانونية الواضحة لعملية لا تتسق ولا تسعى إلى الاتساق مع المستلزمات المحددة للقانون الدولي فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار لا ينبغي أن تُعمي أبصارنا عن حقيقة أن نتائجها السياسية قد تكون إيجابية وقد تُهيئ الظروف المؤاتية لإنهاء الاستعمار: فربما تؤدي إلى نتائج تجعل الولايات المتحدة ترى التناقضات الحتمية المتاصلة في الهيمنة الاستعمارية.

وأود في الختام أن أؤكد من جديد على أن يقظة هذه اللجنة بوصفها الكفيل والمروج لحق شعبنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال تزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى. وأن القرارات التي قد تتخذها اللجنة في المستقبل بشأن هذا الموضوع ستكون عنصرا حاسما في المناقشة التي ستجريها قريبا حكومة الولايات المتحدة حول حالة بورتوريكو.

ترك السيد مارتن غارسيا المقعد.

بدعوة من الرئيس شغل السيد خوسيه ميلتون سولتيرو (لجنة بورتوريكو لدى الأمم المتحدة) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد سولتيرو.

السيد سولتيرو (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يُشرفني، بوصفي رئيس لجنة بورتوريكو لدى الأمم المتحدة، أن أخاطب اللجنة بوجود شقيقي ممثل كوبا في مقعد الرئاسة؛ وبرفقتي مساعدتي الآنسة فانيسا راموس.

تقوم لجنة بورتوريكو لدى الأمم المتدة بتنسيق الجهد البورتوريكي لتوجيه تضامن المجتمع الدولي عبر منظمته العظيمة، الأمم المتحدة - وبشكل خاص عبر هذه اللجنة - بهدف تشجيع عملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو وتسريعها.

إن بورتوريكو اليوم هي آخر مستعمرة لها أهمية جغرافية وسياسية وعلى قدر كبير من التطور القومي والحضاري والثقافي مدرجة على جدول أعمال إنهاء الاستعمار - وجدول المحرر سيمون بوليفار - منذ القرن التاسع عشر؛ هذا الجدول لا يزال بانتظار الإنجاز. إن تعداد سكاننا الحالي يبلغ ٣,٥ مليون نسمة في الجزيرة و ٢,٥ مليون نسمة شردوا إلى الولايات المتحدة بسبب الأنشطة الاستعمارية للدولة المتروبولية في بلدنا.

وبورتوريكو في عام ١٩٩٣ هي آخر عقبة خطيرة تُعيق إكمال هذه اللجنة لجدول أعمالها للقضاء التام على الاستعمار خلال هذا العقد. إن هذه اللجنة التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) مُكلفة بإنهاء الاستعمار بشكل كامل من جميع أنحاء العالم. وقد اعتمدت منذ عام ١٩٧٢ العديد من القرارات بشأن حالة بورتوريكو، وكل هذه القرارات تعترف بحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥).

لقد استمعت اللجنة في وقت سابق من هذا اليوم إلى وزير خارجية بورتوريكو، الذي تكلم بالنيابة عن حاكم بورتوريكو. لقد اعترف بالسلطة التي تتمتع بها هذه اللجنة بالنسبة لضمان إنهاء استعمار بورتوريكو. وقد أوضح بجلاء أن حالة بورتوريكو مسألة دولية، وليست من المسائل الداخلية للولايات المتحدة، كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية منذ ٤٠ عاما.

ومع ذلك تبقى بورتوريكو آخر مستعمرة هامة على وجه الأرض، لسبب وحيد هو أنها مستعمرة لأقوى بلد في القرن العشرين، الولايات المتحدة الأمريكية. لقد مارس هذا البلد ولا يزال يمارس سياسته الخارجية وكأن الحرب الباردة لا تزال مستمرة؛ لقد أعمى المنظور العسكري الجيولوجي السياسي أعينها وأصم آذانها عن النداءات التي وجهتها هذه اللجنة والجمعية العامة والمنظمات الدولية الأخرى بأن تمارس بورتوريكو حق تقرير المصير والاستقلال بمقتضى القرار ١٥١٤ (د - ١٥).

إن الولايات المتحدة، بعد سنتين من المباحثات حول العلاقة السياسية بين شعبينا التي عقدت في الفترة ما بين عام ١٩٨٩ و ١٩٩١، بناء على الطلب الإجماعي الذي وجهه القادة السياسيون البورتوريكيون إلى الكونغرس، وبعد انتهاء الحرب الباردة، هي التي أخفقت في اعتماد آلية لكونغرس الولايات المتحدة من أجل قبول ممارسة الشعب البورتوريكي لحقه في تقرير المصير. ولا يزال كونغرس الولايات المتحدة يمتلك السلطة السيادية على شعبنا؛ ويتجاهل مرة أخرى رغبات جميع القوى السياسية في بلدنا والقرارات التي اتخذتها هذه اللجنة والأجهزة الدولية الأخرى. وهكذا، تبقى بورتوريكو في مركزها الاستعماري.

إن هذا الإجراء الأخير الذي اتخذته الولايات المتحدة يُبين مرة أخرى للعالم وللأجهزة الدولية أن من الأهمية الملحة ممارسة ضغط على الولايات المتحدة. وهذا ينطبق بشكل خاص على هذه اللجنة، لجنة إنهاء الاستعمار، وعلى القوى الحيوية في بورتوريكو ذاتها، كيما يمكن تلبية المطلب العالمي بأن تشهد التسعينات إنهاء الاستعمار في العالم أجمع، حتى وإن كانت المستعمرة الهامة الأخيرة المتبقية تخضع لسيطرة الولايات المتحدة العسكرية منذ عام ١٨٩٨.

لذلك، فإننا نطلب باحترام من اللجنة أن تعقد مشاورات تُمكنها من أن تعتمد في العام المقبل قرارا يعرض، لدى إقراره من جانب الجمعية العامة، قضية بورتوريكو على محكمة العدل الدولية لتصدر فتواها بعد أن تدرس حالتنا الاستعمارية.

وسيهدف هذا إلى تعزيز وتوضيح القرارات التي اتخذتها اللجنة والجمعية العامة حتى الآن بشأن حالة بورتوريكو، كيما يمكن بموجب هذه القرارات لكل واحد - في الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية ونحن، شعب بورتوريكو - إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بإقرار تقرير المصير والاستقلال لشعب بورتوريكو، كما حصل بالنسبة لجميع الشعوب الأخرى في أرجاء العالم.

إن إنهاء الحالة الاستعمارية لبورتوريكو من شأنه أن يوفر القوة الحيوية المطلوبة لإخوتنا وأخواتنا البورتوريكيين الذين يبلغ تعدادهم ٢,٥ مليون نسمة، والذين اضطروا إلى العيش في الولايات المتحدة طلبا للرزق. وسيكون استقلالنا قوة الدفع اللازمة لتعميق جذور تنظيمهم السياسي وتعزيز قاعدتهم السياسية واعتدادهم بالنفس وزيادة النفوذ السياسي للنواب الثلاثة نيديا فلازكيز، خوسيه سيرانو ولويس غوتيريز، ومنهم اثنان من مواليد بورتوريكو، وانتخبهم كممثلين في كونغرس الولايات المتحدة البورتوريكيون الذين يعيشون في البلد المتروبوليتاني. وهذا سيساعد على نزع الصبغة الاستعمارية عن إخوتنا وأخواتنا هؤلاء.

إن وجود المستعمرة هو الذي دفع البورتوريكيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة إلى البقاء في أحياء الأقليات. ولهذا فإن اختفاءنا كأمة، وكحضارة وثقافة لن يؤدي إلا إلى التحريض على إدامة المواجهة في الولايات المتحدة، لأنه لا يمكن ابتلاع الحضارات والثقافات دون أن يؤدي ذلك إلى عسر في الهضم.

وأود أن أختتم بالإعراب عن امتناني إلى جميع الذين صوتوا مؤيدين للقرارات الخاصة بحالتنا الاستعمارية أو امتنعوا عن التصويت عليها. نحن نعرف مدى الصعوبة والتكلفة الباهظة سياسيا لمطالبة أقوى بلد في العالم بإنهاء الاستعمار في بورتوريكو. ومع نهاية الحرب الباردة، قد تكون المراحل التالية أقل صعوبة وستكونون أنتم، سيدي، على رأس هذه اللجنة وهي تختتم عملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو وتكمل بنجاح جدول الأعمال الذي لم يتم الوفاء به بعد والخاص بالمحرر سيمون بوليفار، والذي يتضمن تحرير بورتوريكو.

وإنني لعلم اقتناع أننا ببورتوريكو سنساعد على تحقيق إنهاء الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على شقيقتنا في الكاريبي، كوبا، ذلك الحصار الذي لم يعد له ما يبرره والذي يعتبر تأثيره الحقيقي بمثابة إبادة للجنس ضد إخوة وأخوات جميع الأمريكيين اللاتينيين. إن أواخر القرن العشرين ينبغي أن تكون فترة لاحترام حقوق الآخرين وبالتالي الاعتراف بالتعددية السياسية التي خلفها لنا بنيتو خواريز كولاية.

وإن فنزويلا، بالمثال الرائع الذي تضربه لنا اليوم بدفاعها عن سيادتها وديمقراطيتها القائمة على المشاركة، قد انضمت إلى شيلي في الفتوحات العظيمة خلال الأعوام الستة الماضية. لقد عززنا معا عمل جمهورية فتية في منطقتنا بالكاريبي، ألا وهي ترينيداد وتوباغو. لقد كانتا وستبقيان دوما ممثلتين جديرتين لأمريكيتنا اللاتينية في هذه اللجنة.

فلنتقدم إلى الأمام معا، نحن واللجنة، كي تتمكن بورتوريكو من تحقيق السيادة الكاملة قبل عام ٢٠٠٠، وكي تتمكن الأمم المتحدة من أن تقول قبل حلول الألف القادمة بأنها قد وفت بالتزامها بالسلم: ألا وهو القضاء على الاستعمار من على وجه البسيطة. ومن أجل بورتوريكو ذات السيادة، لتعمل جميع شعوب العالم معا، من واشنطن العاصمة وحتى بوينس آيرس، في الحقبة الجديدة من العالمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر السيد سولتيرو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإلي شخصيا.

ترك السيد سولتيرو المقعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.